وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

LARBI TEBESSI - TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITY LARBI TEBESSI - TEBESSA

جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

التخصص: أنثروبولوجيا عامة

العنـــــوان:

فعالية نشاط الخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية * دراسة أنثروبولوجية *

دراسة ميدانية ببلدية قريقر ومقاطعاتها الريفية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (ل.م.د)

دفعـــــة: 2018 م

إعداد الطالب:

- روابحي عمار

إشراف الأستاذ:

* د. جفال نور الدين

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
بولمعيز فريد	أستاذ محاضر – أ–	رئيســـا
جفال نور الدين	أستاذ محاضر – ب –	مشرفا ومقررا
غرايبية ف	أستاذ مساعد – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما من شيء شئته يا رب.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا ، رب لك الحمد أن وفقتني على إتمام هذا العمل، ولك الحمد رب أن سخرت لي من عبادك من هو أعلم وأفضل مني على إنجاز هذا العمل وبعد :

أتوجه بأسمى معاني الشكر إلى أستاذي العزيز "جفال نور الدين" المشرف والمؤطر لي في بحثي هذا ، شكرا على سعة صدرك أستاذي، وعلى توجيهاتك القيمة قبل وأثناء وبعد عملي هذا .

الشكر كذلك للمسؤولين المباشرين على مستوى الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية "تبسة"

الشكر لكل من كان له جهد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل وفي الأخير أسأل المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعني وأن ينفعني بما علمني، ولله الحمد والمنة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنـــــــــــــوان	الصفحة
مقدمـــــة	01
الجانب المنهجي	
1- الإشكـالية	10
2- الفرضية العامة	12
3- الفرضيات الفرعية	13
4- أسباب و دواعي اختيار الموضوع	13
5- أهمية الموضوع	14
6- أهداف الدراسة	15
7- تحديد المفاهيم الأساسية	16
الجانب النظري	
الفصل الأول: ماهية التنمية	
تمهيد	21
أولا: مفهوم التنمية	22
ثانيا: مستويات التنمية	28
ثالثا: أنواع التنمية	28
رابعا: أسس التنمية	31
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: ماهية التنمية الاجتماعية	
تمهيد	36
أولا: مفهوم التنمية الاجتماعية	37
ثانيا: مبادئ التنمية الاجتماعية	39
ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية	42

رابعا: أسس التنمية الاجتماعية	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية	
تمهيد	48
أولا: التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية	49
ثانيا: التنظيم العام لوكالة التنمية الاجتماعية	50
ثالثا: أهداف وكالة التنمية الاجتماعية	52
رابعا: برامج وكالة التنمية الاجتماعية	53
خلاصة الفصل	63
الفصل الرابع: برنامج الخلايا الجوارية التضامنية	
تمهيد	65
أولا: تاريخ الخدمة الاجتماعية	66
ثانيا: الخلايا الجوارية التضامنية	67
ثالثا: دور الخلايا الجوارية التضامنية في التنمية الاجتماعية	69
رابعا: تدخل الخلايا الجوارية التضامنية في التكفل النفسي بالسجناء	71
خامسا: تدخل الخلايا في متابعة شروع الجزائر البيضاء	72
سادسا: تدخل الخلايا خلال الكوارث والأزمات التي تواجهها البلاد	72
الجانب التطبيقي	
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
تمهيد	75
أولا: منهج الدراسة وأسلوب التحليل	76
ثانيا: أدوات جمع البيانات	80
ثالثا: مجال الدراسة	85
رابعا: عينة الدراسة	84

الفصل السادس: تفريغ وتحليل البيانات وعرض النتائج	
أولا: تفريغ وتحليل البيانات	90
ثانيا: عرض نتائج الدراسة	98
الخاتمة	101
قائمة المراجع	104
الملاحق	/

- فهرس الجداول -

رقم الجدول	عنـوان الجـدول	ص
01	عدد المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية ببلدية قريقر	88
02	توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس	90
03	ملكية المسكن من عدمه	92
04	الاستفادة من رقم التأمين من عدمها	93
05	مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين	94
06	توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية	95
07	كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية	96
08	مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية	97

- فهرس الأشكال -

رقم الجدول	عنـوان الجـدول	ص
01	توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس	90
02	ملكية المسكن من عدمه	92
03	الاستفادة من رقم التأمين من عدمها	93
04	مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين	94
05	توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية	95
06	كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية	96
07	مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية	97

مقدمة

مقدمـــــــة

الملاحظ أن المجتمعات الصناعية لا ترسم الخطط أو المشروعات المتعلقة بتنمية المجتمع وتطويره إلاّ بعد أن تضع العوامل الإنسانية والمتغيرات النفسية في الحسبان، ذلك أن الإنسان يجب أن يكون دوما في محور خطط التنمية؛ فهو المعني والمستفيد الأول منها.

ونجد الكثير من المنظمات الحكومية و غير الحكومية الناشطة في هذا الحقل؛ فمنها من يهتم بالرعاية النفسية للمسنين، ومنها من يركز على ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين، ومنها من يهتم بمشكلات الأسرة النفسية والاجتماعية، وأخرى تهتم بالإرشاد النفسي في المجال التربوي وتلك تركز على المجال المهني، ونجد من تهتم بالفرد أينما وجد ونذكر على سبيل المثال خلايا التقارب أو الخلايا الجوارية التضامنية التي ظهرت في كثير من البلدان الغربية للاهتمام بالفئات المحرومة وقد ظهرت في الثمانينات في المجتمع الفرنسي حيث تبنت السلطات الفرنسية سياسة جديدة من خلال وضع خطة تدخل بممارسة الخدمة الاجتماعية على بعض الفئات المحرومة بالمدن الكبيرة، وتوصلت بها إلى حلول طموحة انطلقت فيها من مبدأ إمكانية إعادة تشكيل أواصر الربط الاجتماعي، وتوحيد الأفراد بتكافلهم فيما بينهم[1].

ونجد تبني الجزائر لهذا المشروع خلال بداية التسعينات، فأمام الوضع المزري الذي كان سائدا في الأحياء، وسوء الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية بسبب ثقل المصالح العمومية وبعدها عن المواطن أدى إلى كثرة الفئات المهمشة والمحرومة وانتشار الآفات والمشاكل الاجتماعية بأنواعها، مع تفشي ظاهرة المحسوبية و البيروقراطية مما أدى إلى اتساع الهوة بين المواطن والإدارة، وعليه سعت الجزائر ابتداء من سنة 1992 إلى التكفل بالفئات المحرومة عن طريق تدعيمها لبرنامج الشبكة الاجتماعية كإجراء يستهدف فك العزلة عن الشرائح الاجتما عية المحرومة والتصدي لكل أشكال الإقصاء والتهميش وللتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية، إلاّ أن ذلك كان غير كاف في تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية، فجاءت المبادرة

[1]- Safar Zitoun Madani, les cellules de proximité, un concept ambigu, trait d'union, le bulletin du greps, 1998, P 05.

بإنشاء أول خلية تقارب في ولاية بومرداس في مارس 1993 للتّقرب من المواطن في الأحياء الفقيرة وتقديم المساعدة الممكنة له والاستماع إليه لإيجاد الحلول الملائمة، ومع النّجاح الكبير الّذي حققته هذه التّجربة النّموذجية أتى التّعميم ليشمل هذا المشروع مختلف ولايات الوطن إثر الملتقى الذّي نظمته وزارة العمل في جانفي 1994 حول كيفية تعميم خلايا التّقارب.

وفي سنة 1996 تبنّت محافظة الجزائر الكبرى سابقا هذا المشروع وأدمجت الشّباب البطّال من مختلف التّخصصات الجامعية في المحاور النفسية–الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية في إطار ما قبل التّشغيل لتفتح حوالي 65 خلية موزعة على 57 بلدية تحت إشراف مديرية التّنمية الاجتماعية، الاقتصادية والثّقافية والحياة الجمعوية التّي نصبت عام 1998 تختلف في هيكلتها عن تلك الّتي أصبحت تابعة لوكالة التّنمية الاجتماعية تحت وصاية رئاسة الحكومة ووزارة التّضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة حاليا.

ونظرا لـلنتائج التّي حققتها هذه الخلايا، فقد ارتأينا إظهار أهميتها وفعالية نشاطاتها المختلفة في التّنمية الاجتماعية وتحسين ظروف الفرد الجزائري، وعليه قمنا بطرح جملة من التّساؤلات للإجابة عليها ضمن بحثنا.

- **الدراسات السابقة**

قليلة هي الدراسات أو البحوث الميدانية أو المذكرات أو الرسائل التي تحدثت عن الموضوع نفسه حسب علمنا، لأن كـ ل باحث ناقشها من المنظور الّذي يتلاءم مع مجال تخصصه وبمتغيرات مختلفة، فنذكر على سبيل المثال مذكرة لنيل شهادة الليسانس للطالبة هند بن بكير من جامعة بوزريعة معهد علم الاجتماع تخصص حضري وتحت إشراف الأستاذ لعربي إشبودان للسنة الدراسية 2000؛ فقد تناولت في دراستها موضوع خلايا التّقارب التّابعة لمحافظة الجزائر الكبرى والخدمة الاجتماعية وقد استندت على دراسة حالة لخلية باب الزّوار؛ مذكرة من 99 صفحة شملت 05 فصول؛ تناولت في الأول الإشكالية والفرضيات ملخصة فيما يلي:

1- خلايا التقارب نموذجا هدفه تعزيز الربط الاجتماعي بين الإدارة والمواطن.

2- وهي تهدف إلى إعادة تشكيل أواصر التّضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

أما في الفصل الثّاني فقد تناولت الخدمة الاجتماعية وفي الثّالث الخدمة الاجتماعية والتّضامن، وكان الفصلين الأخيرين للجانب الميداني وتحليل البيانات، وقد استعملت كوسيلة بحث مقابلة مع بعض أعضاء الخلية و04 عائلات معوزة و قد توصلت للقول بأن هذه الخلايا تصبو إلى تحقيق خدمة اجتماعية من خلال رعاية مصالح واهتمامات المواطن وإعادة الثّقة إليه بإدارته أما فيما يخص الفرضية الثّانية فقد قالت الطالبة بأنه رغم أن برنامج الخلايا ثري ويصبو لأهداف سامية إلاّ أنّه يستحيل الوصول إليه لأن الخلية تفتقد لمصداقيتها في المجتمع لأنّها ما زالت تعاني من عدم تسوية وضعيتها القانونية وكذا عدم وجود تشريعات ونصوص تطبيقية تضفي على نشاطها الصفة الإلزامية وتمنحها الحجية القانونية حسب طرح الطّالبة؛ ونحن نؤيد ذلك كوننا نعمل بها بصفة مساعد اجتماعي ونتعرض في عديد المرات إلى أخطار مهنية خاصة عند القيام بالتحقيقات سواء الاجتماعية أو الأسرية.

إلاّ أن هذه الخلايا حسب التّجربة أثبتت مصداقيتها و أظهرت فعاليتها في تشكيل أواصر التّضامن بين أفراد المجتمع؛ فقد أثبتت ذلك إثر تدخلاتها في فيضانات باب الوادي وزلزال بومرداس ولو أن البحث أجري قبل ذلك.

ونجد من البحوث أيضا رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير عام 2001 للباحثة حنفي سميرة من نفس المعهد تحت عنوان: خلا يا التّقارب بين دورها النّظري وممارسات أعضائها.

كما نجد للطالبة نجاة عزيز من المدرسة الوطنية للإدارة، جامعة الجزائر، مذكرة تربص للسنة الرابعة تحت عنوان: خلايا التّقارب و سياسة الاتّصال الاجتماعي نحو تقريب الإدارة من المواطن.

ونجد أيضا للطالبة ميري آسيا تحقيقا بمعهد الإعلام والاتصال في سبتمبر 1998 تحت عنوان: مشروع خلايا التقارب بمحافظة الجزائر الكبرى.

والملاحظ في كلّ هذه البحوث أنّها تناولت كلّها الخلايا التّابعة لمحافظة الجزائر سابقا ،لكن الطّالبة نادية قصباجي من جامعة الجزائر – قسم علم الاجتماع الحضري – قد درست في مذكرة لنيل شهادة الليسانس لسنة 2005 وتحت إشراف الأستاذ د/ مدني صفار زيتون موضوع: نظرة الفئة الاجتماعية المعوزة لخلايا التّقارب الاجتماعي المسيرة من طرف وكالة التّنمية الاجتماعية؛ هذه بصفة عامة وحسب علمنا جملة البحوث التي أجريت حول موضوع الخلايا الجوارية سواء التّابعة لمحافظة الجزائر الكبرى سابقا أو الّتي تعمل حاليا تحت وصاية وكالة التّنمية الاجتماعية.

ضف إلى ذلك بعض الدّراسات الإحصائية المستخلصة من التّقارير الثلاثية للخلايا ونذكر على سبيل المثال حسبما جاء في آخر مجلة صادرة عن الوكالة بتاريخ ماي 2007 الأرقام التي تمثل تدخل الخلايا الجوارية خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 المتمثلة في تدخل الخلايا بنسبة 32 % في ميدان الوساطة؛ وهي تقنية معتمدة من طرف الخلية بمشاركة كل شخص تم تحسيسه كفاعل اجتماعي في الإجابة على صيغة ت–و–م "توجيه، وساطة، مرافقة"، و31% في ميدان الصحة الجمعية و20 % في التّحقيق الأسري و10% في مجال التكفل النفسي بينما 7% في مجال التّحقيق الاجتماعي. وكانت الميادين المطلوبة أكثر في الوساطة هي الإدارية بنسبة 46 % يليها الطّبية بنسبة 38 % وأخيرا النفسية بنسبة 16 %[1].

أما نحن فقد ارتأينا إظهار فعالية نشاط هذه الخلايا في تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري من خلال هذا البحث الّذي ينقسم إلى 03 جوانب (المنهجي، النظري، التطبيقي).

وبما أن موضوع بحثنا هو دراسة فعالية نشاط الخلايا الجوارية التّضامنية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف معيشة المواطن، فقد ارتأينا لكي نكون ملّمين بكلّ جوانب الموضوع أن نتطّرق من خلال الفصول النّظرية لما يلي:

[1]– رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، مجلة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، العدد، 04 ماي، 2007، ص 33.

الفصل الأول: ماهية التنمية.

الفصل الثّاني: ماهية التّنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث: وكالة التّنمية الاجتماعية بالجزائر.

الفصل الرابع: برنامج الخلايا الجوارية التّضامنية.

فبما أنّ الفرد يمثّل البنية الأساسية للمجتمع، و التّغير الاجتماعي العام يبدأ عبر إيجاد عناصر التّغير الفردي فقد عرضنا من خلال الفصل الأول كلّ ما يتعلق بالتنمية، فقد تطرقنا لمختلف التّعريفات الخاصة بها، جذورها السوسيوتاريخية بعرض آراء العديد من المفكرين، بعدها انتقلنا للتكلم عن المفهوم الحديث للتنمية، حيث عرضنا من خلاله التّعريفات المختلفة لها من طرف علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا الغربيين أو العرب أو حتى التعريفات المقدمة من قبل المنظمات الدولية، ثم تناولنا أهم المستويات المتعارف عليها لدى الخبراء المتخصصين في التنمية سواءا على المستوى القومي' الإقليمي' المحلي و كذا تكلمنا عن أبرز أنواع التنمية وهما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأخير ختمنا هذا الفصل بعرض أهم الأسس والركائز التّي يستوجب على دول العالم خاصة النامية انتهاجها لرسم سياسات تنموية ناجحة وشاملة ومستدامة.

وبما أنّه بفعل تأثر الأشخاص وتأثيرهم في الآخرين يبدأ العمل الجواري التضامني لتحقيق التّنمية الاجتماعية فقد ارتأينا أن نتكلم في الفصل الرابع عن التطور التاريخي لظهور الخلايا الجوارية التضامنية ودورها في التّنمية الاجتماعية من خلال التعرض لتاريخ الخدمة الاجتماعية وكلّ ما يتعلق بها من مفاهيم، بعدها قمنا بعرض تعريف للخلايا الجوارية التضامنية من خلال ما ورد في نصوص المرسوم التنفيذي رقم 307/08 المؤرخ في 27 سبتمبر 2008 المتعلق بالخلايا الجوارية للتضامن والمتضمنة نصوصه التعريف بالخلايا الجوارية التضامنية و تشكيلتها وكيفية إنشائها، قمنا بعدها بعرض دور الخلايا الجوارية التضامنية في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة من خلال مشاركة المواطنين فيها في إطار تنظيمي أو ما يسمى

بالخدمة الاجتماعية، وختمنا هذا الفصل بإظهار بعض النشاطات والتدخلات التي تقوم بها الخلايا الجوارية التّضامنية والمشار إليها بالتفصيل في الملاحق.

وبما أنّه على مستوى الجزائر، وجدت هيئة حكومية سنة 1996 من أجل مكافحة الفقر والتّهميش الّذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة، ألا وهي وكالة التّنمية الاجتماعية، فقد ارتأينا تخصيص الفصل الثالث لها، عرفنا من خلاله بالوكالة والإشارة إلى السلطات التي تعمل تحت وصايتها، كما قمنا بعرض التّنظيم العام الذي تسير وفقه وكالة التنمية الاجتماعية وأهم الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، وأخيرا تعرضنا لبرامجها المسطرة من أجل التّدخل لصالح الفئات المحرومة، ومن بين هذه البرامج برنامج الخلايا الجوارية التّضامنية الّذي أشرنا له في الفصل الرابع.

حيث قمنا من خلاله بتعريفها وكيفية إنشائها ومهامها وأهدافها وتاريخ ظهورها ودورها في التنمية الاجتماعية وختمناه بعرض لبعض النشاطات التي تقوم بها الخلايا الجوارية وبعدها انتقلنا إلى الجانب التّطبيقي فعرضنا من خلال الفصل الخامس المنهج المستعمل و هو المنهج الوصفي الّذي يرتكز على تقنية تحليل المحتوى وهي عبارة عن" مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف الأشياء الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني[1].

كما قمنا بوصف دقيق لمجال البحث وكذا عينة البحث أو مجتمع الدراسة المتمثلة في الأفراد المستفيدين من الخدمات المقدمة من طرف الخلايا وقد شمل الوصف كلّ المتغيرات الممكنة ودعمناها برسومات بيانية، بعدها عرضنا الأدوات المستعملة في البحث من ملاحظة بالمشاركة والاستمارة الموجهة للمستفيدين من العمل الجواري، إلى مقابلة بعض العناصر الفاعلة التي لها علاقة مباشرة بالعمل الجواري التضامني فالاستعانة ببعض الوثائق والسجلات، بعدها تكلمنا عن المعالجة الإحصائية الّتي استعملنا فيها النّسب المئوية، وأخيرا قدمنا من خلال الفصل السادس تفريغ وتحليل البيانات والفرضيات وعرض النتائج،

[1]– **حسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت، 1986، ص 93.**

ومحاولة منّا في إثباتها تم تدعيمها بدراسة وعرض بعض الملخصات عن التّقارير الثلاثية للخلايا الجوارية ووضحنا تحليلنا للفرضيات برسومات بيانية، ثم قدمنا أخيرا الخلاصات العامة والخاتمة التي قدمنا على إثرها جملة من الاقتراحات، عقب ذلك عرضنا قائمة المراجع العربية والأجنبية منها: المراسيم التنفيذية والقرارات والملتقيات، القواميس والمجلات، الرسائل الجامعية وبعض التقارير والرسائل ومواقع للأنترنت وقدمنا في الأخير الملاحق.

الجانب المنهجي

الجانـــب المنهجـــي

1- الإشكـالية

2- الفرضية العامة

3- الفرضيات الفرعية

4- أسباب و دواعي اختيار الموضوع

5- أهمية الموضوع

6- أهداف الدراسة

7- تحديد المفاهيم الأساسية

1- الإشكالية

إن الفرد دائما يبقى وليد البيئة الاجتماعية ويكتسب قيمه الأساسية من ثقافة المجتمع الذي ينشأ ويعيش فيه عن طريق التراث التاريخي الذي يتوارثه الأفراد من خلال عملية التنشئة الإجتماعية من جيل إلى جيل.

إن التغيرات الإجتماعية التي شهدها العالم ككل والجزائر بصفة خاصة بايجابياتها وسلبياتها جعلت من الأسرة الجزائرية تعيش صراعات على جميع المستويات خاصة المستوى الاجتماعي ونتيجة لهذا التغير السريع والهائل ظهر مفهوم التنمية الذي فرض نفسه في عالم اليوم وكثرت التساؤلات حول إمكانية تحقيق التنمية الشاملة في العالم خاصة في الدول النامية، كما أصبحت هذه الأخيرة هدفا تسعى إليه معظم الدول خاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها تحقيق التقدم، ولكن هذا الهدف لم تصل إليه كل دول العالم حيث أنه "حسب تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم 2000-2001 والخاص بمكافحة الفقر فإن العالم يعاني من تواجد للفقر العميق وسط الثراء ووفرة رؤوس الأموال، فمن بين سكان العالم المتجاوز عددهم 06 بلايين نسمة، يعيش 2.8 بليون نسمة (أي حوالي النصف) على أقل من دولار واحد يوميا، وبينما تبلغ نسبة سوء التغذية أقل من 05 % بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية، تبلغ حوالي 50 % في البلدان الفقيرة[1].

[1]- **حسين رحيم، "التنمية والعولمة، إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة تلمسان: الجزائر، 2003، ص 227.**

"إن المتتبع للوضع الاجتماعي في الجزائر يلمس تحسنه بصورة جلية في السبعينات وأوائل الثمانينات بفعل السياسات التنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي (توفير فرص العمل، دعم أسعار المواد الأساسية ومجانية الصحة والتعليم)، غير أن الأوضاع الاجتماعية بدأت تتدهور مند سنة 1986 بسب انخفاض المداخيل من العملة الصعبة، بفعل انهيار أسعار البترول في السوق العالمية"[1].

بل قبل ذلك حيث أنه بعد الاستقلال مباشرة عندما تم التخطيط للتنمية وذلك وفق نظام اشتراكي نتج عنه تحديد ملكية الأراضي الزراعية طبقا لقانون الثورة الزراعية حيث استفاد من الأراضي غير الفلاحين، وبعد صدور قانون التأميم صار كل شيء ملك للدولة وأصبح الفرد لا يحس بأنه المالك لأنه يتقاضى راتب شهري مقابل عمله، وظهرت الإشكالية، إضافة الى النزوح الريفي الكبير، مما أدى الى تكوين تجمعات سكانية على ضواحي المدن ويمكن أن نطلق على كل هذا الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة منذ تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث أكد المر كز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في تقرير له على أن سياسة التعديل الهيكلي التي شهدها الاقتصاد الجزائري أدت إلى سوء الأوضاع وخلفت جيوب للفقر، إذ وجدت الدولة الجزائرية نفسها مجبرة على محاربة معضلة من أهم المعضلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، ألا وهي الفقر وذلك باتباع سياسات تنموية عديدة تدعو المواطنين إلى ضرورة التحكم في شروط التنمية والتقدم من أجل حياة أفضل بهدف تكوين مجتمع جديد تستطيع الأسرة من خلاله وضع حد لما كانت تعانيه من مشاكل.

وفي إطار هذه السياسة التنموية عمدت الدولة إلى إنشاء ما يسمى بوكالة التنمية الاجتماعية ونشرها على مستوى التراب الوطني، هذه الأخيرة التي أنشئت من أجل محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي وذلك عن طريق تسيير جملة من البرامج ذات بعد إنساني للتخفيف من أثر السياسات المتبعة الموجهة لصالح الفئات المحرومة والتي تخدم الأسرة الجزائرية سواء الأفراد أو الجماعات وكذا تقديم مجموعة من الخدمات ذات

[1]- عيسى بن ناصر: "مشكلة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة تلمسان: الجزائر، 2003، ص 201.

منفعة اقتصادية واجتماعية وترمي كل هذه المهام المختلفة للوكالة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن في بيئته المباشرة وبالخصوص على مستوى أهم محاور التنمية الاجتماعية (الصحة، التربية، التشغيل، السكن).

وسعيا منا للوقوف على مهام هذه الوكالة ودورها من خلال تجسيد وبلورة ذلك بواسطة مختلف نشاطات الخلايا الجوارية التضامنية التابعة لها ومدى فعاليتها في تحسين ظروف الفرد الجزائري فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على التساؤل الرئيسى التالي:

- ما مدى فعالية نشاط الخلايا الجوارية التضامنية في تحسين ظروف عيش الفرد الجزائري؟

وقد تركزت دراستنا على أهم النشاطات والبرامج الموجهة لاستفادة الأفراد المعوزة منها.

وأردنا من خلال ذلك أن نركز على دراسة المؤشرات التالية: مؤشر السكن، التكفل الطبي، تحسين الدخل من خلال الاستفادة من المنحة.

ولذلك إخترنا عدة تساؤلات فرعية توضح لنا عملية البحث فيما بعد وهي:

1 - ما دور الخلية الجوارية التضامنية في الاستفادة من السكن بكل صيغه؟

2 - هل تمكن طبيب الخلية الجوارية التضامنية من تقديم تكفل طبي للمعوزين؟

3 - هل تمت استفادة الأشخاص المعوزين من المنحة الشهرية بوساطة من الخلية الجوارية؟

4 - هل استفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية التضامنية لبلدية قريقر؟

وبناء على ما سبق ذكره يمكن استخلاص الفرضية العامة لهذا الموضوع والفرضيات الفرعية التي تكون على الشكل التالي:

2- الفرضية العامة

إن نشاطات الخلية الجوارية التضامنية ساهمت بشكل فعال في تحسين ظروف العيش العامة للأشخاص المعوزين في الجزائر.

3- الفرضيات الفرعية

- ساهمت الخلية الجوارية التضامنية بشكل فعال في الاستفادة من السكن.

- تمكن طبيب الخلية الجوارية التضامنية من توفير التكفل الطبي للمعوزين.

- استفادة الأشخاص المعوزين من المنحة الشهرية وتغطية التأمين الاجتماعي.

- استفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية التضامنية ببلدية قريقر.

4- أسباب و دواعي اختيار الموضوع

في الواقع إن اختيارنا لموضوع بحثنا "نشاط الخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية" راجع لكوننا عنصرا فعالا في إحدى هذه الخلايا حيث أمارس مهمة مساعد اجتماعي بالخلية الجوارية التضامنية لبلدية قريقر ورأيت مدى المجهودات الجبارة التي تبذلها عناصر هذه الخلايا لتقريب الإدارة من المواطن ولإيصال المشاكل التي يعاني منها المواطن البسيط للهيئات المعنية وقد ساهمت فعلا في حل جل المشاكل الاجتماعية وتقديم المساعدات المختلفة للفئات المحرومة.

كما أن هذه الخلايا كانت فعالة في الأزمات التي مرت بها البلاد من خلال مشاركتها في التخفيف على ضحايا الإرهاب، إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية في الكوارث الطبيعية التي مر بها الوطن كالفيضانات التي غمرت باب الواد وضواحيه بتاريخ 10 نوفمبر 2001 والزلزال الذي أصاب بومرداس وضواحيها بتاريخ 21 ماي 2003 وأيضا فياضانات غرداية دون أن ننسى الدور الفعال الذي لعبته الخلايا الجوارية في التكفل بضحايا المأساة الوطنية أو ما يطلق عليه بضحايا العشرية السوداء من خلال تقديم تكفل اجتماعي 'نفسي' طبي للأفراد بالإضافة إلى أن موضوع المذكرة يعتبر جديدا ويستحق الاهتمام به، فالخلايا الجوارية غير معروفة في الأوساط التي توجد فيها نهيك عن الأوساط التي لا توجد فيها حيث يعتبرها غالبية المواطنين بمثابة جمعية خيرية تقدم المساعدات الممكنة وتعتبرها بعض الإدارات كجهاز رقابي وجد لمراقبتها أو نقذها، إلا أنها في الواقع خلايا جوارية تضامنية وجدت ضمن برنامج وطني لتحقيق وبلوغ التنمية بكل

أبعادها للمواطن خاصة الاجتماعية منها.

لقد ارتأينا أن نتكلم على مدى فعالية ونشاط الخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية في تحقيق التنمية بكل نواحيها وتحسين للظروف المعيشية للفئات الهشة من خلال تناول مدى تأثير جزء من الكل في ترقية الفرد و رفع مستواه الاجتماعي، أي بمعنى آخر فإن الخلية الجوارية التضامنية تتألف من مجموعة إطارات شابة تشمل طبيب عام 'أخصائي نفساني' أخصائي اجتماعي ومساعد أو وسيط اجتماعي تم توظيفهم بهدف تقديم المساعدة للفئات الهشة والمعوزة في المجتمع والتكفل بإنشغالاتهم وإيصالها للسلطات والجهات المعنية في إطار ما يسمى بمجال التدخل والذي يشمل مجموعة من البلديات بمقاطعاتها الريفية، فتأثير الجماعة الصغيرة ذات التكوين المتخصص في إحداث التغيير الإيجابي وتحقيق التنمية بكل أبعادها للجماعة الكبيرة أمر يستحق أن يولى بالدراسة والبحث في سبيل إثراء الساحة السوسيولوجية والأنثربولوجية بمثل هذه المواضيع ذات الأهمية البالغة في الحياة اليومية للمواطن الجزائري.

5- أهمية الموضوع

بعد أن تطرقنا إلى أسباب اختيار موضوع البحث نحاول الآن أن نظهر أهمية الموضوع من ناحيتين بارزتين وهما:

= **الأهمية النظرية:** إن هذا البحث في مجال العلوم الاجتماعية يظهر مدى تأثير المجموعة الصغيرة في المجموعة الكبيرة إن كانت المجموعة الفاعلة ذات تكوين خاص تنتمي إلى هيئة نظامية وتحت تصرفها الوسائل المادية الممكنة لإحداث التغيير، فأهمية الدراسة لا تكمن في بعث الدراسة العلمية فقط بل تسعى لفتح مجالات في دراسة الخصائص والصفات التي من شأنها أن تعزز تأثير الجماعة الصغيرة في المجموعة الكبيرة، وهذا يفتح مجالات بحث في كثير من التخصصات: السياسة، علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، العلوم الاقتصادية، وغيرها.

ضف إلى ذلك اقتناعنا التام بأن أهمية البحث من الناحية النظرية تكمن في التعريف بالخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية مع إبراز دورها ومهامها إضافة إلى تقديم شرح كامل لمختلف النشاطات والبرامج التي تقدمها ومحاولة تقريبها من الفئات المحرومة.

= **الأهمية التطبيقية:** أردنا من خلال هذا البحث إبراز أهمية الخلايا الجوارية التضامنية في الأوساط المحرومة حتى يتم تعميمها على المستوى الوطني، وعلى مستوى كل بلديات الوطن وكل الأحياء الفقيرة إن أمكن، فهي بانتشارها تساهم في امتصاص أكبر نسبة ممكنة من البطالة، حيث أن أعضاء الخلية هم أبناء الحي المتكونون في مجالات تخصص الخلية السالف ذكرها وهي الطب، علم النفس، علم الاجتماع، والوساطة الاجتماعية وكلها أنشأت خلية جوارية تضامنية، حيث استفاد المتكونون في هذه المجالات من مناصب عمل، ونحن نقترح إمكانية فتح المجال لتخصصات أخرى تعزز نشاط ومهام الخلية الجوارية التضامنية.

ضف إلى ذلك أن تواجد هذه الخلايا في الأوساط المحرومة يساعد قدر المستطاع على تفادي كثير من الآفات الاجتماعية ويهدف إلى الترقية الاجتماعية للمواطن كما يساهم بقدر كبير في التخفيف على الأفراد وتحقيق الراحة النفسية لهم.

6- أهداف الدراسة

من البديهي أن كل عمل أو فعل إنساني مهما كان بسيطا له هدف أو عدة أهداف تدفعنا للقيام به ونحن نسعى من وراء هذه الدراسة الحالية إلى إظهار أهمية وجود الخلايا الجوارية التضامنية في الأوساط الفقيرة ومدى فعاليتها وتجاوبها مع الفئات المحرومة التي هي بأمس الحاجة إلى مد يد العون لها وذلك من خلال سلسلة الاجراءات البحثية المنظمة المتضمنة الملاحظة بالمشاركة وتقديم الاستمارة لكل من الفاعلين والمستفيدين وذلك كله في سبيل تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من وراء هذا البحث والمتمثلة أساسا في ما يلي:

- التعريف بالخلايا الجوارية التضامنية في كل الأوساط الاجتماعية.
- إظهار أهمية هذه الخلايا في الأوساط المتعامل معها كالبلدية، الدائرة، الجمعيات المحلية، مختلف الإدارات العمومية والمنظمات والهيئات.
- إبراز أهمية هذه الخلايا للهيئة الوصية وهي وكالة التنمية الاجتماعية وذلك لتوفير كل الاحتياجات والتسهيلات اللازمة لها حتى تؤدي دورها على أكمل وجه.
- إبراز أهمية هذه الخلايا للهيئة الوصية وهي وكالة التنمية الاجتماعية وذلك لتعميم وجود هذه الخلايا على مستوى الولايات، الدوائر، البلديات وحتى الأحياء إن أمكن.
- بالإضافة إلى وجود هدف شخصي المتمثل أساسا في الطموح إلى نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص الأنثروبولوجيا العامة.

7- تحديد المفاهيم الأساسية

إن الدراسة والبحث في أي موضوع تتطلب تحديد المفاهيم المعتمدة فيه لما تلعبه من أهمية بالغة في البحث، ومع أن تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا يعتبر أمرا صعبا خاصة في العلوم الاجتماعية نظرا لتنوع المدارس الفكرية، ويبقى أيضا تحديد المفهوم غير ثابت نظرا لاتصاله بواقع ديناميكي وغير ثابت أيضا.

ولكننا سنحاول إعطاء بعض التعاريف الخاصة بالمفاهيم المرتبطة ببحثنا هذا المتمثلة أساسا في:

1/ مفهوم التنمية: التنمية لغة: يقال نمى ينمي نميا ونماء ونمية بمعني ارتفع من موضعه إلى موضع آخر[1].

- **التنمية الاجتماعية:** ليست مجرد تقديم خدمات فقط وإنما تشمل على عنصرين أساسيين:

أحدهما: تغييرا للأوضاع الاجتماعية السائدة التي لم تعد تساير عصر التقدم والتحضر.

ثانيهما: إقامة بناء اجتماعي جديد وقيم اجتماعية مستحدثة والسماح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من

[1]- المعتمد، القاموس المدرسي عربي، موفم للنشر والتوزيع الجزائر، 2007، ص 828.

إشباع المطالب و الحاجات[1].

أما التعريف الإجرائي للتنمية الاجتماعية والنفسية فهي الأخذ بيد الأفراد ومساعدتهم النفسية وتحقيق أكبر قدر ممكن من مطالبهم واحتياجاتهم.

2/ الخلايا الجوارية التضامنية: يطلق عليها كذلك اسم خلايا التقارب أو خلايا الاستماع حسب اختلاف تسميتها وهي فريق عمل يضم مجموعة من المختصين في المجالات التالية: الطب، علم النفس، علم الاجتماع والمساعدة أو الوساطة الاجتماعية تسعى إلى الرقي بالأفراد وتحسين أوضاعهم المعيشية.

عمل الخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية يتمثل في تحديد واختراق جيوب الفقر والتهميش، كما تساهم في إعادة إقامة العلاقات الحيوية الواجب أن تقام بين الفئات السكانية المحرومة ومصالح السلطات العمومية، كما تتولى توجيهها وإرشادها إلى الطرق والوسائل القادرة على سد حاجياتها، والقيام بالوساطة الإدارية لصالحها ومرافقتها لدى مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية وذلك من خلال العمل الجواري.

3/ وكالة التنمية الاجتماعية: أنشئت في جوان 1996 لتكون مؤسسة مكلفة بتسيير مجموعة من الاجراءات الناتجة عن القرض الممنوح من طرف البنك العالمي سنة 1996، حاليا تتضمن 10 مديريات مختصة وفرق متعددة الاختصاصات على المستوى المحلي، لها 11 فرع جهوي يقومون بعملية التنسيق، التقييم، الدفع لإنجاز نشاطات التنمية الاجتماعية.

4/ فعالية: التعريف الإجرائي: تعتبر أي منظمة فعالة إذا ما نجحت في تحقيق الأهداف المحددة والمسطرة لها، ففعالية الخلايا الجوارية التضامنية هي درجة تحقيق الأهداف المرجوة من وجودها.

تعريف الفعالية والكفاءة في الإدارة: من إحدى تعريفات الإدارة أنها "عملية مستمرة ومتفاعلة تهدف إلى توجيه الجهود الفردية والجماعية نحو تحقيق أهداف مشتركة باستخدام الموارد المتاحة بأعلى درجة من

---

[1]– د. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 124.

الفاعلية والكفاءة".

ومن التعريف نجد أن مصطلح الفعالية والكفاءة مرتبطان بالإدارة، فكلما زادت الفاعلية، والكفاءة كلما كانت هناك إدارة ناجحة وتعرف الفاعلية بكل بساطة أنها "أداء الأعمال الصحيحة To Do Right Things " لذلك لابد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة وتحديدها وتعريفها لنتمكن من أدائها.

وتعرف الكفاءة بأنها "أداء الأعمال بطريقة صحيحة To Do Right Things" لذلك فإن الفعالية والكفاءة هي "أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة" وترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤية واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات ومبادئ وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة.

وعندما يكون هناك فعالية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن دون وضوح.

الجانب النظري

الجانب النظري

الفصل الأول: ماهية التنمية

تمهيد

أولا: مفهوم التنمية

ثانيا: مستويات التنمية

ثالثا: أنواع التنمية

رابعا: أسس التنمية

خلاصة الفصل

تمهيـــــد

لقد عرف مفهوم التنمية تطورا بشكل متسارع خلال القرن الماضي إلى يومنا هذا، وقد شغل الكثير من الدارسين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى القانونية على اعتباره أحد أهم المصطلحات التي يبنى عليها النظام الاجتماعي الحديث بمختلف مستوياته التنظيمية، ووسائله المادية والبشرية، وعلى اعتبار أن التنمية أصبحت المطلب الأساسي لكثير من الشعوب حتى المتقدمة منها سعيا لتحقيق الأفضل فالأفضل لها ولأجيالها القادمة فإن هذا الفصل سيتناول تطور مفهوم التنمية من خلال تتبع جذوره السوسيوتاريخية ومعرفة مستوياتها وكذا التيارات الفكرية المفسرة لعملية التنمية بالإضافة إلى التطرق إلى بعض أنواعها.

أولا: مفهوم التنمية

يضم مفهوم التنمية معان متعددة تختلف باختلاف مستوياتها وأهدافها وكذلك باختلاف تخصصات دارسيها، وسنتطرق في هذا العنصر تحديدا إلى المفهوم العام للتنمية، حتى نتمكن من تحديد مفاهيم التنمية المتعلقة بهذه الدراسة في باقي العناصر وفي هذا يقول أرسطو «إذا أردنا أن نعرف مفهوم شيء معين فلابد لنا أن نحدد صفتيه الأساسيتين، الصفة العامة وهي التي يشترك فيها هذا الشيء مع عموم جنسه، ثم نحدد بعد ذلك الصفة الخاصة المميزة له»[1].

01- الجذور السوسيوتاريخية لمفهوم التنمية

تعود الأصول المعاصرة لمفهوم التنمية إلى نهاية القرن الثامن عشر حيث لم يعرف مصطلح ومفهوم التنمية بشكله الحالي، لكن المصطلحات التي كانت مستخدمة للدلالة على التطور المشار إليه في المجتمع كانت "التقدم المادي" أو "التقدم الاقتصادي"، وبما أن عملية التنمية عملية ديناميكية من حيث المفهوم والأهداف فقد استبدل المصطلحان السابقان بمصطلح "التحديث" في القرن التاسع عشر استجابة إلى واقع تطوير اقتصاديات أوربا الشرقية وهو ما جعل «مفهوم التنمية مرتبط بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية توضح مدى التفوق الأوربي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة»[2]، وعلى الرغم من ارتباط مفهوم التنمية بالبعد الاقتصادي لفترة طويلة، لاعتبار أن أي تقدم اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التنمية والتطور في باقي الأوضاع الاجتماعية والسياسية، فقد تبين أن التنمية تعتمد على عوامل أخرى إلى جانب العوامل الاقتصادية.

يقول: "البروفيسور كيم" الأستاذ بجامعة كارولاينا الأميركية «لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما أن التنمية هي وضع مثالي»،لتكون بهذا عملية التنمية مستمرة

---

[1]- مزروعة مصطفى،دوروكالة التنمية الاجتماعية في ترقية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، سنة 2011/2010، ص 27.

[2]- إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 25.

ومتنامية بما يسمح بتحقيق طموح الأفراد والمجتمعات مهما كان تطورها، وبالعودة إلى ديناميكية عملية التنمية فلابد لنا من الحديث عن التعاريف التي تضمنها هذا المفهوم على اختلاف المراحل التاريخية التي مر بها، وعلى اختلاف توجهات المنظرين للتنمية.

ويرى "هربرت سبنسر" أن «المجتمع الإنساني كائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس... حالة التباين والتخصص»[1]، فقد ذهب أيضا إلى أن: "المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن التطور يتميز بالحتمية"[2]، ويكون بهذا قد أرجع عملية التنمية إلى الطبيعة الكونية الحتمية التي تعكسها النظرة الداروينية لتطور الكائنات الحية على اعتبار أن «تطور المجتمع على غرار تطور الكائن العضوي، حيث عرف التطور بأنه انحدار سلالى معدل على نحو معين»[3].

ويفسر "أوغست كونت" كغيره من علماء الاجتماع الأوائل عملية تطور المجتمعات البشرية والفكر الإنساني «بما مر به الأفراد عبر جهودهم المبذولة لفهم وتفسير العالم الذي يحيط بهم بثلاث حالات هي»[4]:

- الحالة اللاهوتية: حيث يفسر الإنسان كل الظواهر في ضوء الدين أو القوى اللاهوتية.
- الحالة المتافيزيقية: ويتم تفسير الظواهر فيها بإرجاعها إلى قوى خارقة غيبية، لإرادة الإلهة.
- الحالة الوضعية: وهي تيار ضخم من الأفكار التي يفسر فيها كل ما **يدور** حوله بناءا على العقل ويتصل منبعه بعصر النهضة.

وقد سبق "عبد الرحمان ابن خلدون" المنظر الأول لعلم الاجتماع كل هذه المفاهيم الكلاسيكية لتطور المجتمعات ونموها بربط هذا النمو والتطور بمراحل ثلاث يكون من خلالها المجتمع قد بلغ ذروة الترف بعد مرحلة الخشونة والبداوة وقبل مرحلة الوهن والانحلال ليقول بذلك ابن خلدون في مقدمته أن مرحلة الرفاهية

---

[1]- إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 25.

[2]- إحسان حفظي، مرجع نفسه، ص 25.

[3]- لطيفة طبال،التفسير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 415.

[4]- خالد حامد،المدخل إلى علم الاجتماع، الجسور للنشر والتوزع، الجزائر، ط01، 2008، ص ص70-71.

والترف هي مرحلة قوة بين ضعفين أو أنها مرحلة كمال بين نقصين، ليكون تفسيره لتطور الشعوب مقاربا لمفهوم حياة الكائن الحي الذي يمر بنفس المراحل تقريبا،وكان "ابن خلدون" قد سبق علماء الاجتماع الغربيين في تفسير ظواهر النمو للمجتمعات والدول، إنما هو دليل على الريادة لهذا العالم العربي في مجال علم الاجتماع، ويقول "ابن خلدون" إن عمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال«لأن الجيل الأول لم يزال على خلق البداوة وتوحشها،والجيل الثاني تحول حالهم بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، أما الجيل الثالث فيفقدون حلاوة العز والعصبية بما هم فيه من العز والترف، فيصيرون عيالا على الدولة[1]؛ وفي المرحلة الأخيرة ينتقل المجتمع من مرحلة القوة إلى مرحلة الضعف والوهن نتيجة حياة الترف، مما يجعل أفراده كسالى غير فاعلين في مجتمعهم الشيء الذي يجعل منهم عبئا على المجتمع وسببا في انحداره و تخلفه.

ويجب الإشارة إلى أن كل من "ابن خلدون" و"كونت" وكذلك "سبنسر" قد اهتموا بنمو المجتمعات وتطورها انطلاقا من أنها حتمية اجتماعية، بداية من المراحل الأولى لميلاد المجتمع إلى مراحل شيخوخته مبينين أن عملية التطور هي عملية تلقائية ناتجة عن التغير الاجتماعي داخل المجتمع الإنساني، وما نتج عنه من تغير في القيم الاجتماعية و المعتقدات الدينية و كذلك الأطر التنظيمية سواء السياسية أو الاقتصادية أو حتى الثقافية، لكن تميز القرن العشرين بالبحث في أساليب وطرق النمو والتحديث للمجتمع جعلها تنتقل من النظرية الحتمية للنمو إلى عدة نظريات تشمل جميع الميادين ليتم التحكم بشكل النمو ومدى خدمته للفرد والجماعة سواء كان النمو اقتصاديا، اجتماعيا أو حضاريا بما يشمل هذا المصطلح من تمدن وثقافة وحداثة، لينتقل بذلك مفهوم التنمية من المفاهيم الكلاسيكية إلى مفهومه الحديث والذي لا زال علماء الاجتماع إلى حد الساعة يتمايزون في إعطاء تعريفاتهم لهذا المصطلح.

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون،مقدمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط01، 2005، ص 137.

02- المفهوم الحديث للتنمية

بالعودة إلى الفكر الكلاسيكي سواء الاقتصادي أو الاجتماعي نجد أن فكرة التنمية وجدت مرادفة للنمو واحتكر الاقتصاديون هذا المصطلح كمقياس للتطور الاقتصادي والمالي للشعوب والمؤسسات من خلال تحول هذه الاقتصاديات من حالة الركود إلى حالة الحركة والنمو عن طريق تحقيق زيادات في الدخل وزيادة مقدرة الاقتصاد القومي والمحلي في تحقيق زيادة سنوية ملموسة وهو ما عكسه "آدم سميث" في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، وعلى الرغم من اختلاف التوجهات النظرية في تفسير عمليات التنمية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي إلا أن انهيار الدول الراعية لهذا الأخير وبروز العولمة كنظام اجتماعي اقتصادي سياسي أدى إلى التقارب في مفاهيم التنمية لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والبيئية، ليتغير بذلك مفهوم التنمية من النمو الطبيعي العفوي إلى التخطيط والتوجيه لتحقيق أهداف معينة لتكون بذلك التنمية «قضية كبيرة وشاملة بالمعنى الحضاري والإنساني، فهي تثير كثيرا من الظواهر والمشكلات، باعتبارها تغير نوعي للحياة، تتناول كل النظم والمؤسسات والمقومات الاجتماعية ومنه نرى أن التغيير يكون مقصودا وموجها خاصة في المجتمعات الحديثة[1].

ولذا كان مفهوم التنمية بالمعنى الحديث معبر عن الاستقرار والرخاء والتقدم فإنه لا ينفي نشوء هذا المفهوم منذ نشأة البشر لكن بمصطلحات مختلفة اختلف بتطور الحياة البشرية• وعلينا هنا أن نفرق بين مصطلحات النمو، التطور أو التحديث والتنمية على اعتبار أن الأول عملية طبيعية، وتلقائية إن لم نقل حتمية في حين يدل مصطلح التحديث على تجديد المنظومات الاقتصادية أو الاجتماعية فالاقتصاديون مثلا يرون أن التحديث يتم من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية وزيادة الإنتاج، كما يشير عند علماء الاجتماع إلى ما يبذل من جهود لتغيير القيم الاجتماعية التقليدية بقيم جديدة تنسجم ومقاييس العصر، فيعد التحديث نوعا من أنواع التغير وأحد العوامل التي تؤدي إلى التنمية وتؤدي إليه

[1]- **دحماني علي، أنواع التنمية وهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المختلفة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد17، مركز البصير للبحوثوالاستشارات والخدمات التعليمية، 2010، ص 100.**

التنمية، في حين تعتمد التنمية على أساس الجهد المنظم وإدارة سليمة لعملية التغيير سواء الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، أو القيمي نحو الأفضل لتكون «التنمية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤدي هويته وذاتيته و إبداعه وتكون التنمية تخطيطا وتوظيفا أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل».

وفي نفس السياق يعرف الدكتور محمد محمود الجوهري التنمية بأنها: تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، كما يعرفها على أنها: «هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من المتغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لغالبية أفراد المجتمع».

ويعرفها الدكتور "لورينزو. ج. بليو" «على أنها مفهوم متعدد الأبعاد في طبيعته لأنها تعبر عن تحسن الأنظمة المعقدة، سواء النظم الاجتماعية أو الاقتصادية كما أنها في الواقع الفعلي يمكن أن تحدث في أجزاء وبسرعات مختلفة وتقودها القوى المختلفة لتكون عملية تقوم على ممارسة متعددة الأبعاد في جوهرها».

ويشير الدكتور سمير نعيم لمفهوم التنمية على أنها «مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة لتوحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات القومية والمحلية، ولتشارك هذه المجتمعات إيجابا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم بلادها»[1].

وقد أشار الدكتور حامد خالد في كتابه "التنمية المستدامة" إلى مجالات التنمية المختلفة منها: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، البشرية والتنمية الشاملة وصولا إلى مفهوم التنمية المستدامة معطيا لمحة تاريخية عن ظهور هذا المصطلح الحديث للتنمية والذي يمزج بين عناصر ثلاثة تتكامل في ما بينها لا تتناقض حيث تراعي التنمية المستدامة القدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق العدالة فيها عن طريق

[1]- منى عطية خزام خليل،التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2012، ص 18.

الفعالية الاقتصادية دون المساس بالمقدرات البيئية كرأسمال متجدد يحفظ حق الأجيال القادمة في حياة كريمة[1].

ويعرف "أوديل بوفار"وآخرون التنمية المستدامة على أنها «نوع من التطوير التي يمكن أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة»[2].

وبشكل عام فإنه يمكن القول أن التنمية عملية مقصودة وهادفة، يتكامل فيها الجانب الاقتصادي، والمالي مع الجانب البشري، تسعى من خلالها المجتمعات إلى تحقيق أهدافها وفق ما يناسب إمكانياتها، أي أن التنمية عملية ديناميكية مخططة تعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد البشرية والمادية المتاحة لهاو استغلالها لأقصى حد وفترة ممكنة بهدف خلق تغير اجتماعي واقتصادي يحقق الرفاهية للأفراد «التنمية هي عملية تطوير تسمح لنا بفهم الجوانب النوعية للنمو، أي أنها الآثار الملموسة للنمو الناتج عن الإصلاح الاجتماعي».

كما خرجت هيئة الأمم المتحدة في عام 1955 بتعريف للتنمية على "أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا أو اقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه".

وفي عام 1956 قدمت نفس الهيئة تعريف يشير إلى أن تنمية المجتمع هي العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم القومي".

[1]- OdileBovar, etautres, Dossier Les indicateurs de développement durable, P 51.
[2]-Belattaf Matouk, économie du développement, office des publications universitaires, PP 33-34.

ثانيا: مستويات التنمية

إذا أردنا التطرق إلى مستويات التنمية فهناك ثلاثة مستويات أساسية متعارف عليها بين الخبراء المتخصصين في التنمية وهي:

أ- **المستوى القومي:** ويقصد بها اتخاذ الدولة اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة واهتمامها بكافة القطاعات ومراعاة التوازن والتنسيق بينها.

ب- **المستوى الإقليمي:** وهو الذي يكون على مستوى إقليم محدد يتخذ لتنميته سواء كان هذا الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو إدارية وثقافية.

ج-**المستوى المحلي:** أو ما اصطلح على تسميته بتنمية المجتمع المحلي، ويقصد بهاالمشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى) مع السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعيةوالاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية "من أجل المساهمة في النهوض بها وتنميتها[1].

ثالثا: أنواع التنمية

إن للتنمية أنواع عديدة وكثيرة فهناك: التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المحلية التنمية المستدامة، وهناك التنمية الاجتماعية التي نحن بصدد دراستها والتركيز عليها.

ولذا أردنا أن نحدد أنماط التنمية فنجد أنها تنقسم إلى ثلاثة أنماط هي:

- **التنمية الاقتصادية:** يمكننا تعريفها على أساس أنها" تلك الإجراءات والتدابير المخططة المتمثلة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة فيه عبر فترة محددة من الزمن"[2]، وهي تركز أكثر على الجوانب المادية والاقتصادية والإنتاجية في المجتمع بحيث يستفيد منها أغلب أعضاءه.

---

[1]- **محمد شقيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص 20.**

[2]- **محمد شقيق،المرجع نفسه، ص 19.**

أما النمط الثاني فهو التنمية الاجتماعية: التي نحن بصدد دراستها والتركيز عليها وتعريفها،أما النمط الثالث فهو مايطلق عليه التنمية المجتمعة وهو نمط يجمع بين النمطين الاقتصادي والاجتماعي،ولذلك يطلق عليه غالبا التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي بين القطاعات البشرية وبين كافة الموارد غير البشرية (زراعية، حيوانية، معدنية) لتحقيق الاستراتيجية العامة للدولة"[1].

- **التنمية الاجتماعية:** تعد التنمية الاجتماعية أحد الأساسيات في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، لكن اختلاف بعض الباحثين على ماهية التنمية الاجتماعية، جعل من تصنيفها يختلف باختلاف توجهاتهم العلمية ولذا كان الاقتصاديون يرون أن الزيادة في دخل الأسر أو الأفراد وتحسن مستوى معيشتهم وقدرتهم الشرائية وزيادة الاستهلاك، وقدرة الدولة على إنشاء مؤسسات اجتماعية كالمدارس والمستشفيات وتحسين البنى التحتية وغيرها من المؤشرات الناجمة عن النمو الاقتصادي فعلماء الاجتماع يرون أنها القدرة على إحداث تغيير اجتماعي يسمح بتطوير قدرات الأفراد ومهارتهم وتوجيه سلوكهم نحو بناء أفضل للمجتمعات التي يعيشون فيها من خلال الاعتماد على المؤسسات الاجتماعية والسياسة العامة التي تنتهجها الدول من أجل الحد من الإقصاء الاجتماعي ودعم المشاركة عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق نوع من الاستثمار الاجتماعي الذي يدفع نحو استغلال الموارد البشرية بشكل أفضل وفعال وجعلهم عنصرا فاعلا ضمن دوائر الإنتاج والاستهلاك،مما يساهم في التحول نحو توفير الحاجات الأساسية وخلق نوع من الرفاهية لأفراد المجتمع لتكون التنمية الاجتماعية هي تلك العملية التي تمس مختلف جوانب الحياة للأفراد «فهي عملية تغير شامل نابع من النظور الكلية للقضايا وعملية تغيير مخطط يستند إلى مبدأ الموازنة بين الموالاة والحاجات بغية تحقيق الأهداف النابعة أساسا من أخبار المجتمع بالمساهمة الشعبية»[2].

---

[1]- دحماني علي،أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصير للبحوث، دار الخلدونية للنشر، العدد 17، ص 106.

[2]- دحماني علي، المرجع نفسه، ص 109

وتعبر التنمية الاجتماعية على تقدم الحياة نحو الأفضل من خلال العمل على استثناء جهود الأفراد النائية، وتحسين استغلال الموارد والإمكانات المادية،و الطبيعية انطلاقا من تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية للقضاء على الجهل والفقر وتحسين المستويات الثقافية والرعاية الصحية للمجتمع، وخلق تكامل بين الجهود العامة للدول والجهود الشعبية لإحداث تنمية اجتماعية مبنية على التفاعل الإيجابي بين الأطراف والمشاركة الحقيقية الفاعلة على الساحة السياسية والاجتماعية ولذا كان البعد الاجتماعي يرمز على تنمية الموارد البشرية «فالجدير بالذكر أن تنمية العنصر البشري تتعارض مع معدلات النمو السكاني ففي ضوء الزيادة السكانية الحالية للدول النامية لن يصبح في الإمكان رفع مستويات المعيشة ولن يكون هناك أمل في تحسين عملية التنمية واستغلال الدول الموارد البشرية»[1].

والتنمية الاجتماعية حسب تصور "جاكسون" مرتبطة بالطريقة التي يعالج بها المجتمع مشكلاته، مما يعني أن التنمية الاجتماعية تهدف بشكل أو بآخر إلى استمرارية المجتمع وتطور نحو الأفضل بما «يشجع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم»[2].

ويرى"لوري نيلسون" «أن التنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين وتنمية قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم ومواجهة مشاكلهم»[3]، ولذا كان لوري نيلسون ركز على تنمية الوعي للوصول إلى تنمية اجتماعية فإنه من المهم بمكان أن نعطي الوعي الاجتماعي أهمية في سياسات التنمية المنتهجة للحكومات، ويؤكد "جورج ميد" على «أن الوعي الاجتماعي ينشأ نتيجة للفعل الاجتماعي حيث نفكك عملية التواصل الاجتماعي»، وعبر الوعي في علم الاجتماع على ما يدركه الفرد من

---

[1]- إحسان حفظي، مرجع سابق، ص 147.

[2]- إحسان حفظي،المرجع نفسه، ص 09.

[3]- خالد حامد، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص08-09.

مشاعر شخصية تجاه ذاته، أو بالشعور العام تجاه بيئته الخارجية وتفاعله معها، فالوعي «هو إدراك بالانتماء إلى طبقة اجتماعية والتوحد معها والشعور بالتضامن مع الآخرين في الطبقة نفسها»[1].

ويعد الوعي الاجتماعي أحد أهم الآليات المتبعة لتوحيد الرؤى المختلفة للأفراد من أجل إعادة توجيه سلوكهم العام نحو ما يخدم مصلحة الطبقة التي ينتمون إليها، لأن الوعي الاجتماعي هوما يحدد الهوية «التي تميز جماعة بشرية عن غيرها التي عبر عنها "مونتسكيو" بروح الأمة لأنها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها»[2].

إن جل ما تعبر عنه التعاريف السابقة للتنمية هي أنها عملية تغير اجتماعي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة وتدهور المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وما ينتج عنها من ظواهر سلبية بما تقدمه الدولة من برامج وميزانيات تهدف إلى توعية أفراد المجتمعات المحلية ما لديهم من مشكلات وتحفيزهم على حلهاوتحسين أوضاعهم بشكل عام وتعتبر التنمية نوعا من«الخدمة الاجتماعية التي تكون بمثابة نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة»[3].

رابعا: أسس التنمية

إذا كان الأساس في إحداث تنمية اجتماعية هو تنسيق الجهود والإمكانيات المتوافرة بين الأفراد والسلطات المحلية والمركزية، فإن هذا يتطلب وجود خطط وأسس يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنتظرة من الجهود المبذولة، ويرى المفكر مالك بن نبي«أنه من أجل دفع الآلة الاجتماعية في الحركة، أي من أجل تحقيق شروط الإقلاع، يجب أن يقوم التخطيط على مسلمة مدرجة كمبدأ عام لكل مشروع اجتماعي اقتصادي ألا وهي:كل الأقواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل»[4]، ولإذا كان المنطلق لتحقيق

---

[1]- خالد حامد، التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 128.

[2]- خالد حامد: المرجع نفسه، ص 39.

[3]- خليل عبد المقصود عبد الحميد،الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، موقع كتب عربية للنشر الإلكتروني، ص 06.

[4]- مالك بن نبي،بين الرشاد والتيه (سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الفكر، دمشق، ط06، 2006، ص 175.

التنمية الاجتماعية هو استحقاق الأقوات ووجوب العمل، حسب المفكر مالك بن نبي فإنه قد يكون الأصل "أن كل السواعد يجب عليها العمل لتستحق كل الأفواه قوتها" والعمل في هذا المقام يشمل كل أنواعه سواء كان فكريا أو بدنيا، وفي استعراض للجنة التي قام بها الاقتصادي الألماني "شاخت" من أجل تحقيق التنمية في المجتمع الأندونيسي خلال الأربعينات من القرن الماضي والذي فشل في النهوض بالاقتصاد الأندونيسي يقول "مالك بن نبي" أن تصور "شاخت" لمخطط التنمية جعله يعتقد أن نجاح هذا المخطط يجري وفق معطيات قد تجري في ألمانيا أو خارجها، مما يعني أن على الخطط الموضوعة لإحداث التنمية الاجتماعية مراعاة كل القواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين دول العالم ومجتمعاته، لنقول: «أن الواقع الإنساني لا يفسر على معادلة واحدة بل على أساس معادلتين[1]:

1- المعادلة البيولوجية: والتي سوت بين أفراد المجتمعات الإنسانية على اعتبارهم يستطيعون القيام بنفس الواجبات والتمتع بنفس الحقوق، مع مراعاة الفروق الفردية التي يتميز بها كل عن الآخر، ليبقى الأساس في هذه المعادلة أن كل الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات بما تضمنه لهم وحدة النوع البشري.

2- المعادلة الاجتماعية: ويقصد بهذه المعادلة الاختلاف بين المجتمعات الإنسانية فيما يتعلق بالهوية والخلفيات الدينية والثقافية التي تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر والمرتبطة أيضا بمدى التخلف أو التقدم لهذه المجتمعات، التي تطبع الخصوصية لكل مجتمع مما يميزه عن المجتمعات الأخرى.

ومن المعادلتين السابقتين يمكن أن نلخص أسس التنمية في أنها تبنى على محور العموم للطبيعة البشرية والحاجات الأساسية له،كما تبنى على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات

[1]- **مالك بن نبي،المسلم في عالم الاقتصاد (سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط01، 2013، ص 91.**

حتى داخل الدولة الواحدة، مما يوجب على الأنظمة الحاكمة والفعاليات الاجتماعية مراعاة الجوانب سالفة الذكر في وضع خطط التنمية الاجتماعية واستراتيجياتها، ويمكن أن نلخص هذه الأسس في مايلي[1]:

❖تهيئة المناخ الاجتماعي للتنمية بإثراء وعي الأفراد والجماعات.

- يجب أن نترجم سياسات التنمية وأهدافها،الاحتياجات الحقيقية ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع.

- التأكيد على ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها وتضافر الجهود الحكومية والأهلية و التعاون بينها.

- التأكيد على ضرورة الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية والمحلية.

- الاهتمام بتنمية العنصر البشري باعتباره الفاعل الأكبر في عملية التنمية الاجتماعية وهدفها.

- تكامل البناء الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية على اعتبار أن تنمية كل منهما هو سبب ونتيجة للآخر.

- الحرص على تمكين العدالة الاجتماعية وتنمية المناطق الفقيرة و المهمشة لتكون ذات فاعلية أكبر في التنمية الشاملة والمستدامة.

[1]- طلعت مصطفى وآخرون،التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ص ص64-65.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إلى تطور مفهوم التنمية وإعطاء تصور لما يمكن أن يشكله هذا المفهوم على المستوى المحلي والعالمي، لنقول أن عملية التنمية شكلت ولا زالت تشكل اهتمام أكبر الناشطين في المجال الاجتماعي والاقتصادي على اعتبار التنمية مطلب جميع الشعوب والمجتمعات على اختلاف ترتيبها على سلم المقاييس العالمية للتطور ولذا كنا تعرضنا إلى مفهومين للتنمية (الاقتصادية، والاجتماعية) في هذا الفصل إلا أن هناك تطورا كبيرا في المفاهيم الجديدة للتنمية يرتبط بالمفهومين السابقين كالتنمية المباشرة والتنمية الذاتية، والتنمية الإقليمية وغيرها،ويعد اعتمادنا على المصطلحين المعروضين في هذا الفصل استجابة لما تقتضيه الدراسة التي نحن بصدد إجرائها، لتبقى عملية التنمية أشمل من أن يتم حصرها في بعض المخطوطات أو الدراسات.

الجانب النظري

الفصل الثاني : ماهية التنمية الاجتماعية

تمهيد

1/ مفهوم التنمية الاجتماعية

2/ مبادئ التنمية الاجتماعية

3/ أهداف التنمية الاجتماعية

4/ أسس التنمية الاجتماعية

خلاصة الفصل

تمهيـــــد

تعد التنمية الاجتماعية أحد الأساسيات في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، لكن اختلاف بعض الباحثين على ماهية التنمية الاجتماعية، جعل من تعريفها يختلف باختلاف توجهاتهم العلمية.

أولا: مفهوم التنمية الاجتماعية

يرى علماء الاقتصاد أن التنمية الاجتماعية هي الزيادة في دخل الأسر أو الأفراد وتحسن مستوى معيشتهم وقدرتهم الشرائية وزيادة الاستهلاك، وقدرة الدولة على إنشاء مؤسسات اجتماعية كالمدارس والمستشفيات وتحسين البنى التحتية وغيرها من المؤشرات الناجمة عن النمو الاقتصادي.

وعلماء الاجتماع يرون أنها القدرة على إحداث تغير اجتماعي يسمح بتطوير قدرات الأفراد ومهارتهم وتوجيه سلوكهم نحو بناء أفضل للمجتمعات التي يعيشون فيها من خلال الاعتماد على المؤسسات الاجتماعية والسياسة العامة التي تنتهجها الدول من أجل الحد من الإقصاء الاجتماعي ودعم المشاركة عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق نوع من الاستثمار الاجتماعي الذي يدفع نحو استغلال الموارد البشرية بشكل أفضل وفعال وجعلهم عنصرا فاعلا ضمن دوائر الإنتاج والاستهلاك،مما يساهم في التحول نحو توفير الحاجات الأساسية وخلق نوع من الرفاهية لأفراد المجتمع لتكون التنمية الاجتماعية هي تلك العملية التي تمس مختلف جوانب الحياة للأفراد «فهي عملية تغير شامل نابع من النظرة الكلية للقضايا وعملية تسيير مخطط يستند إلى مبدأ الموازنة بين الموارد والحاجات بغية تحقيق الأهداف ... النابعة أساسا من اختبار المجتمع بالمساهمة الشعبية»[1].

وتعبر التنمية الاجتماعية على تغير الحياة نحو الأفضل من خلال العمل على استثارة جهود الأفراد النائية، وتحسين استغلال الموارد والإمكانات المادية،والطبيعية انطلاقا من تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية للقضاء على الجهل والفقر وتحسين المستويات الثقافية والرعاية الصحية للمجتمع، وخلق تكامل بين الجهود العامة للدول والجهود الشعبية لإحداث تنمية اجتماعية مبنية على التفاعل الإيجابي بين الأطراف والمشاركة الحقيقية الفاعلة على الساحة السياسية والاجتماعية ولذا كان البعد الاجتماعي يركز على تنمية المورد البشري

---

[1]- دحماني علي،أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصير للبحوث، دار الخلدونيةللنشر، العدد 17، ص 106.

«فالجدير بالذكر أن تنمية العنصر البشري تتعارض مع معدلات النمو السكاني ففي ضوء الزيادة السكانية الحالية للدول النامية لن يصبح في الإمكان رفع مستويات المعيشة ولن يكون هناك أمل في تحسين عملية التنمية واستغلال المورد البشري»[1].

والتنمية الاجتماعية حسب تصور "جاكسون" مرتبطة بالطريقة التي يعالج بها المجتمع مشكلاته، مما يعني أن التنمية الاجتماعية تهدف بشكل أو بآخر إلى استمرارية المجتمع وتطور نحو الأفضل بما «يشجع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم»[2].

ويرى"لوري نيلسون" «أن التنمية الاجتماعية هي العملية الهادفة إلى تنمية الوعي والاعتماد المتبادل بين المواطنين وتنمية قدرتهم على تحمل مسؤولياتهم ومواجهة مشاكلهم»[3].

ولذا كان لوري نيلسون ركز على تنمية الوعي للوصول إلى تنمية اجتماعية فإنه من المهم بالإمكان أن نعطي الوعي الاجتماعي أهمية في سياسات التنمية المنتهجة للحكومات، ويؤكد "جورج ميد" على «أن الوعي الاجتماعي ينشأ نتيجة للفعل الاجتماعي حيث تمكن عملية التواصل الاجتماعي من أن يعي الفرد أو يصبح واعيا»، ويعبر الوعي في علم الاجتماع على ما يدركه الفرد من مشاعر شخصية تجاه ذاته، أو بالشعور العام تجاه بيئته الخارجية وتفاعله معها، فالوعي «هو إدراك بالانتماء إلى طبقة اجتماعية والتوحد معها والشعور بالتضامن مع الآخرين في الطبقة نفسها»[4]، ويعد الوعي الاجتماعي أحد أهم الآليات المتبعة لتوحيد الرؤى المختلفة للأفراد من أجل إعادة توجيه سلوكهم العام نحو ما يخدم مصلحة الطبقة التي ينتمون إليها، لأن الوعي الاجتماعي هوما يحدد الهوية «التي تميز جماعة بشرية عن غيرها التي عبر عنها

---

[1]- إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 147.

[2]- إحسان حفظي، المرجع نفسه، ص 09.

[3]- خالد حامد،التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص8-9.

[4]- خالد حامد، المرجع نفسه، ص 10.

"مونتسكيو" بروح الأمة، لأنها تمثل رمز وحدتها واستمراريتها»[1].

إن جل ما تعبر عنه التعاريف السابقة للتنمية الاجتماعية هي أنها عملية تغير اجتماعي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة وتدهور المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وما ينتج عنها من ظواهر سلبية بما تقدمه الدولة من برامج وميزانيات تهدف إلى توعية أفراد المجتمعات المحلية بما لديهم من مشكلات وتحفيزهم على حلها وتحسين أوضاعهم بشكل عام وتعد التنمية الاجتماعية نوعا من «الخدمة الاجتماعية التي تكون بمثابة نسق متداخل من القيم والنظريات والممارسة»[2].

ثانيا: مبادئ التنمية الاجتماعية

يعرف المبدأ بأنه قاعدة أساسية له صفة عمومية يصل إليه الفرد عن طريق المعرفة، التجربة والقياس[3].

وتستند التنمية لمبادئ أساسية حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف المطلوبة منها، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **إشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل لوضع وتنفيذ البرامج التنموية:**

فالملاحظ في المجتمعات التقليدية هو ضعف استجابة هذه المجتمعات للتنمية الراجع لعدم اشتراك الأهالي مع السلطات العامة في عمليات التنمية، وبالتالي تقف تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية عقبة صلبة أمام التجديدات المفروضة.

- **تكامل مشاريع الخدمات والتنسيق بين أعمالها حتى لا تصبح متكررة أو متضادة:**

وجدت هذه المشاريع لحل مشاكل المواطن، لذا يجب أن تكون متكاملة ومتناسقة فيما بينها، وقد

---

[1]- خالد حامد: التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 39.

[2]- خليل عبد المقصود عبد الحميد،الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، موقع كتب عربية للنشر الإلكتروني، ص 06.

[3]- د. محمد عبد الفتاح، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 18.

أوضح الاقتصاديون هذه الحقيقة وتناولها كتاب كثيرون يرون أنه عند إقامة مشروع للخدمات الاجتماعية في بلد ما، وأيا كان ذلك المشروع (تعلم، صحة، إسكان) فهو بجانب ضرورة احتياجه للتمويل، يحتاج إلى تهيئة اجتماعية و استعداد تلقائي لقبول ذلك المشروع الاجتماعي.

- **مبدأ المساعدة الذاتية:**

يعتمد هذا المبدأ على إتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع مساعدة أنفسهم بالاعتماد على الذات، ولا يتحقق هذا إلا في إطار مجتمعهم المحلي بحيث يكون الهدف تنمية ذاته، وهو يتطلب أيضا تنظيم الأفراد أنفسهم للعمل معا في عمليات التخطيط والتنفيذ.

فتنمية المجتمع المحلي تعتمد أساسا على تضافر جهود أفراده وتعاونهم، ومبدأ المساعدة الذاتية يركز على تغيير الاتجاهات وتعويد أفراد المجتمع على ممارسة الديمقراطية لأن التغيير تحدثه المشاريع.

وبرامج التنمية قائمة على هذا المبدأ الذي يتضمن تغييرا لنظرة أعضاء المجتمع أنفسهم وأسلوب حياتهم وإحساسهم بالقدرة على تحديد احتياجاتهم وحل مشاكلهم، وتعتمد عملية المساعدة الذاتية على المساهمات الحكومية، والهيئات الاجتماعية سواء كان ذلك على مستوى التخطيط أو التغيير في برامج تنمية المجتمعات ماديا وفنيا ويحدد هذه المساعدة نوع المشروع وموارد المجتمع وإمكانيات المواطنين.

- **مبدأ الوصول إلى نتائج مادية محسوسة:**

تتطلب التنمية الاجتماعية ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية محسوسة ذات النفع العام للمجتمع، وهذا المبدأ يهدف إلى كسب ثقة أبناء المجتمع، والثقة هي رأس المال الدائم في أي مجتمع لا يمكن الحصول عليها بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة محسوسة يحصلون عليها أو يمكن أن يحصلوا عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم[1].

[1]- محمد عبد الفتاح،مرجع سابق، ص 69.

فالثقة في فعالية برامج التنمية مطلب ضروري لإنجاحها باعتبار أنها عملية بشرية لا غنى عنها في أي تفاعل اجتماعي.

- **مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية:**

ترتكز التنمية الاجتماعية على الاهتمام بالموارد المحلية للمجتمع، مادية كانت أو بشرية، ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي حيث تقلل من تكلفة المشاريع وتعطيها مجالا وظيفيا أوسع.

فقدرة القادة المحليون على تغيير الاتجاهات والأفكار تكون أفضل من قدرة القادة الأغراب ولو كانوا أكثر كفاءة، لأن الأغراب باعتبارهم أشخاصا جددا علينا أن نتقبلهم أولا قبل تقبل أفكارهم، ضف إلى أن استعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة.

- **مبدأ تحديد الاحتياجات:**

تهدف التنمية عموما إلى إشباع المطالب والحاجات الأساسية للفرد، والتي تتمثل في حاجات بيولوجية، حاجات نفسية اجتماعية وحاجات اقتصادية، ويتم إشباع هذه الحاجات من خلال التنظيم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع وحاجاتهم.

فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد نظم اجتماعية جديدة في المجتمع، ويقوم كل نظام بإشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، كما تهدف أيضا إلى تطوير النظم القائمة في المجتمع حتى تتفق وظروف الحياة العصرية، وهذه النظم متمثلة في النظام الاقتصادي، النظام الأسري، النظام الديني، النظام السياسي، النظام التعليمي، النظام الصحي، النظام الأخلاقي، ونظام الرعاية الاجتماعية وغيرها من النظم اللازمة لإشباع حاجات الأفراد والجماعات[1].

[1]- **محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 70-71.**

ثالثا: أهداف التنمية الاجتماعية

1- إن التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الإنسان والعدل الاجتماعي.

2- إن التنمية الاجتماعية تعمل على دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

3- التنمية الاجتماعية هي عملية تغير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية.

4- إن التنمية تعمل على استغلال الموارد المتاحة والتي يمكن إتاحتها[1].

- في عام 1967 م بتاريخ 10-13 أفريل بالقاهرة، حدد مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية في إفريقيا أهداف التنمية الاجتماعية وفقا لمجالاتها على النحو التالي:

أ- التعليم:

- محو الأمية.

- تطوير وتحسين التعليم.

- رفع مستوى التعليم المهني والعام على جميع المستويات.

- توفير الإمكانات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع.

ب- العمل:

- ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل.

- القضاء على البطالة.

- رفع مستويات العمالة في كل من الريف والحضر.

- توفير الظروف والإمكانيات الملائمة للعمل[2].

---

[1]- **محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 74-75.**

[2]- **سامية محمد فهمي، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1976، ص 47.**

ج- الصحة:

- النهوض بالمستوى الصحي.

- توفير الإمكانيات الصحية لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي.

د- الإسكان:

- النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاجتماعية للفئات ذات الدخل المحدود.

هـ- الخدمة الاجتماعية:

- القضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف.

- القضاء على الجوع أو الفقر ورفع مستوى التغذية.

- توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان.

- تشجيع التصنيع واتخاذ اللازم نحو المشاكل الناتجة عن التوسع الاقتصادي.

- مساعدة الأفراد والجماعات على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم حتى يمكنهم القيام بأدوارهم على الوجه الأكمل في رفع عملية التنمية الاقتصادية[1].

رابعا: أسس التنمية الاجتماعية

إذا كان الأساس في إحداث تنمية اجتماعية هو تنسيق الجهود والإمكانيات المتوافرة بين الأفراد والسلطات المحلية والمركزية، فإن هذا يتطلب وجود خطط وأسس يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنتظرة من الجهود المبذولة، ويرى المفكر مالك بن نبي«أنه من أجل دفع الآلة الاجتماعية في الحركة، أي من أجل تحقيق شروط الإقلاع، يجب أن يقوم التخطيط على مسلمة مدرجة كمبدأ عام لكل تشرع اجتماعي اقتصادي

[1]- **سامية محمد فهمي، مدخل في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 49.**

ألا وهي: كل الأفواه تستحق قوتها، وكل السواعد يجب عليها العمل»[1]، ولذا كان المنطلق لتحقيق التنمية الاجتماعية هو استحقاق الأقوات ووجوب العمل، حسب المفكر مالك بن نبي فإنه قد يكون الأصل "أن كل السواعد يجب عليها العمل لتستحق كل الأفواه قوتها" والعمل في هذا المقام يشمل كل أنواعه سواء كان فكريا أو بدنيا، وفي استعراض للتجربة التي قام بها الاقتصادي الألماني "شاخت" من أجل تحقيق التنمية في المجتمع الأندونيسي خلال الأربعينات من القرن الماضي والذي فشل في النهوض بالاقتصاد الأندونيسي يقول "مالك بن نبي" أن تصور "شاخت" لمخطط التنمية جعله يعتقد أن نجاح هذا المخطط يجري وفق معطيات قد تجري في ألمانيا أو خارجها، مما يعني أن على الخطط الموضوعة لإحداث التنمية الاجتماعية مراعاة كل الفوارق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين دول العالم ومجتمعاته، لنقول: «أن الواقع الإنساني لا يفسر على معادلة واحدة بل على أساس معادلتين[2]:

1- المعادلة البيولوجية: والتي تسوي بين أفراد المجتمعات الإنسانية على اعتبارهم يستطيعون القيام بنفس الواجبات والتمتع بنفس الحقوق، مع مراعاة الفروق الفردية التي يتميز بها كل فرد عن الآخر، ليبقى الأساس في هذه المعادلة أن كل الأفراد متساوون في الحقوق والواجبات بما تضمنه لهم وحدة النوع البشري.

2- المعادلة الاجتماعية: ويقصد بهذه المعدلة الاختلاف بين المجتمعات الإنسانية فيما يتعلق بالهوية والخلفيات الدينية والثقافية التي تختلف من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر والمرتبطة أيضا بمدى التخلف أو التقدم لهذه المجتمعات، التي تطبع الخصوصية لكل مجتمع مما يميزه عن المجتمعات الأخرى.

ومن المعادلتين السابقتين يمكن أن نلخص أسس التنمية الاجتماعية في أنها تبنى على محور العموم للطبيعة البشرية والحاجات الأساسية له،كما تبنى على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المجتمعات حتى داخل الدولة الواحدة، مما يوجب على الأنظمة الحاكمة والفعاليات الاجتماعية مراعاة

---

[1]- مالك بن نبي،بين الرشاد والتيه(سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الفكر، دمشق،ط06، 2006، ص 175.

[2]- مالك بن نبي،المسلم في عالم الاقتصاد(سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط01، 2013، ص 91.

الجوانب سالفة الذكر في وضع خطط التنمية الاجتماعية واستراتيجياتها، ويمكن أن نلخص هذه الأسس في مايلي[1]:

- تهيئة المناخ الاجتماعي للتنمية بإثراء وعي الأفراد والجماعات.

- يجب أن نترجم سياسات التنمية وأهدافها الاحتياجات الحقيقية ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع.

- التأكيد على ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التنموية وتضافر الجهود الحكومية والأهلية والتعاون بينها.

- التأكيد على ضرورة الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية والمحلية.

- الاهتمام بتنمية العنصر البشري باعتباره الفاعل الأكبر في عملية التنمية الاجتماعية وهدفها.

- تكامل البناء الاقتصادي والاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية على اعتبار أن تنمية كل منهما هو سبب ونتيجة للآخر.

- الحرص على تمكين العدالة الاجتماعية وتنمية المناطق الفقيرة والمهمشة لتكون ذات فاعلية أكبر في التنمية الشاملة والمستدامة.

[1]- طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ص ص 64-65.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور مفهوم التنمية الاجتماعية وإعطاء تصور لما يمكن أن يشكله هذا المفهوم على المستوى المحلي والعالمي، لنقول أن عملية التنمية الاجتماعية شكلت ولازالت تشكل اهتمام أكبر الناشطين في المجال الاجتماعي والاقتصادي على اعتبار التنمية الاجتماعية مطلب جميع الشعوب والمجتمعات على اختلاف ترتيبها على سلم المقاييس العالمية للتطور.

وقد تعرضنا في هذا الفصل إلى عدة مفاهيم للتنمية الاجتماعية،إلا أن هناك تطورا كبيرا في المفاهيم الجديدة للتنمية الاجتماعية الذي يرتبط بعدة مفاهيم كالتنمية البشرية والتنمية الذاتية،والتنمية الإقليمية وغيرها،ويعد اعتمادنا على هذه المصطلحات المعروضة في هذا الفصل استجابة لما تقتضيه الدراسة التي نحن بصدد إجرائها، لتبقى عملية التنمية الاجتماعية أشمل من أن يتم حصرها في بعض المخطوطات أو الدراسات.

الجانب النظري

الفصل الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية

تمهيد

1/ التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية

2/ التنظيم العام لوكالة التنمية الاجتماعية

3/ أهداف وكالة التنمية الاجتماعية

4/ برامج وكالة التنمية الاجتماعية

خلاصة الفصل

تمهيـــــد

تعد وكالة التنمية الاجتماعية أحد الإفرازات للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة الجزائرية والتي سعت من خلالها إلى الاستجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها في تلك الفترة واِستعداداً لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق في إطار سعي الدولة للحد من التبعات السلبية الناتجة عن هذه التغيرات على الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة، وتعتبر وكالة التنمية الاجتماعية أحد الهويات التي أنشأت بهدف تطبيق السياسات الاجتماعية الجديدة للدولة بناء على الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والبنك العالمي كمؤسسة داعمة لبرامج جهاز الشبكة الاجتماعية في الجزائر.

أولا: التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية

أنشأت وكالة التنمية الاجتماعية «لتكون مؤسسة ذات طابع خصوصي بموجب المرسوم التنفيذي (رقم 232-96 المؤرخ في 29/06/1996)، وذلك في إطار قرض البنك العالمي»[1].

تكون مهامها الرئيسية خلق فضاء تنظيمي يسير ويتابع أعمالها من خلال تسيير الأموال اللازمة وتجنبها لتحقيق أهداف الوكالة التي تسمح بتشجيع مختلف الشركاء المعنيين بالمساهمة وتنفيذ برامجها.

ويعطي القانون الأساسي للوكالة صفة الشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية بموجب المادة (04) من المرسوم المذكور أعلاه، لتتمتع وكالة التنمية الاجتماعية بالشخصية الاعتبارية التي تسمح لها بالتسيير المالي والإداري المستقل الذي يكون موجها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها بما يتناسب والسياسة العامة للدولة، بالاعتماد على«البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات، والهبات والإكراميات من أي نوع سواء كانت ذات طابع وطني، أجنبي، دولي، أو متعدد الجوانب، والضروري لأداء موضوعها الاجتماعي»[2].

وتكون وكالة التنمية الاجتماعية على الرغم من استقلاليتها المالية والإدارية تحت سلطة رئيس الحكومة وبإشراف من وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ويمكن لوكالة التنمية الاجتماعية إنشاء فروع جهوية تساعد المديرية العامة في تجسيد مهام الوكالة عبر مختلف التراب الوطني وتتكون الوكالة من ثلاث أجهزة إدارية لاتخاذ القرار.

---

[1]-وكالة التنمية الاجتماعية،المنهج التساهمي والتنمية (عشرية 2009 -1999)، مجلة صادرة عن وكالة التنمية الاجتماعية،ماي 2009، ص 04.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 40، ص 19.

ثانيا: التنظيم العام لوكالة التنمية الاجتماعية

01- مجلس التوجيه: يتكون مجلس التوجيه من خمسة عشرة عضوا يعينهم وزير التضامن بحكم المنصب، حسب المؤهلات والخبرات التي يملكونها في الميادين التي تنشط بها وكالة التنمية الاجتماعية، ويكوِّن أعضاء المجلس ممثلين عن (06) ستة وزارات لها علاقة مباشرة بنشاط الوكالة بالإضافة إلى (04) ممثلين عن المجتمع المدني وتضم التنظيمات الجمعوية ذات الطابع الاجتماعي تتشارك الأهداف مع وكالة التنمية الاجتماعية، وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- وضع المخططات التي تسير عليها الوكالة لإنجاز برامجها والمشاريع التي تتطلب تمويلا.
- وضع محافظاً للحسابات أو أكثر للمتابعة المالية لمداخيل ونفقات الوكالة بالإضافة إلى المصادقة على التقارير المالية المعدة من قبلها.
- يصادق المجلس على الدليل الميداني لعمل الوكالة الذي يعده المدير العام استنادا على المخططات الموضوعة من قبل المجلس.
- كما يصادق على النظام الداخلي الذي يعده المدير العام.
- كما يقوم المجلس بالمهام الإدارية الأخرى المتعلقة بإقرار ميزانية الوكالة وبرامج نشاطها السنوي بالإضافة إلى مراعاة الجوانب القانونية للفصل في فتح وغلق السنوات المالية ويحكم المجلس في إدارته للجلسات والاجتماعات القانون الخاص به الوارد في المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء الوكالة[1].

02- المدير العام: يتم تعيين المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية بناء على مرسوم تنفيذي وباقتراح من وزير التضامن الوطني، وتنهى مهامه بنفس الإجراء، ويتمتع المدير العام بالصلاحيات اللازمة للتصرف باسم الوكالة ولحسابها في ظل القانون الأساسي وتكون المهام الموكلة إليه كما يلي:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، العدد 40، ص ص25-19.

- تنفيذ مداولات مجلس التوجيه والعمل على متابعة تقويمها وإبلاغ المجلس بذلك.

- إعداد الدليل الميداني لعمل الوكالة وعرضه على مجلس التوجيه للمصادقة.

- إعداد ميزانية الوكالة وبرامج نشاطها وطرحها للمصادقة على مجلس التوجيه.

- عرض التقرير المالي للوكالة والمتضمن حسابات نهاية السنة لموافقة المجلس.

- يعد ويقترح النظام الداخلي للوكالة ويسهر على التطبيق الحسن له.

- توظيف مستخدمي الوكالة و يتابع تسييرها بما يحقق الأهداف المخطط لها.

كما يقوم بمهام أخرى كالأمر بصرف نفقات الوكالة واستقبال المداخيل، إبرام الصفقات والاتفاقيات الضرورية لعمل الوكالة، كما يمثل الوكالة إزاء الغير ويقاضي باسمها ولحسابها.

03- لجنة المراقبة: يتم تشكيل لجنة المراقبة من أعضاء مجلس التوجيه ويكون عددأعضائها ثلاثة أعضاء يكون من بينهم واحد ممثل للحركة الجمعوية تحدد مدتها بسنة قابلة للتجديد، وتعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا وتتولى مهمة المراقبة البعدية لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه من خلال[1]:

- الاجتماع بحضور المدير العام للوكالة في نهاية كل فصل بطلب من المدير العام أو عضوين منها.

- تقديم الملاحظات والتوصيات المفيدة بالنسبة للكيفيات الحسنة لتنفيذ مشاريع الوكالة.

- إبداء الرأي إزاء التقارير الدورية المعدة من قبل المدير العام.

- يقدم لمجلس التوجيه ملاحظاته وتوصياته حول ميزانية الوكالة وبرامج عملها بالإضافة إلى التقارير السنوية للتسيير للمدير العام.

- إعداد محاضر ترسل للوزير المكلف بالتضامن في اختتام اجتماعات مجلس التوجيه ولجنة المراقبة لتحفظ وفقا للقواعد المعمول بها.

[1]-**Agence De Développement Sociale, manuel de procédures, version définitive décembre 1997, PP 07-08.**

ثالثا: أهداف وكالة التنمية الاجتماعية

تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية في رسم أهدافها على المخططات والسياسات العامة للدولة بالإضافة إلى الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات والهيئات الدولية لتتماشى والتطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية الهادفة إلى ترقية المجتمعات وجعل الفرد عامل أساسي للتنمية وهدفا لها في نفس الوقت، وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة في استراتيجيات العمل بين الدول المتقدمة والدول النامية عموما والجزائر بشكل خاص إلا أن الأهداف الأساسية لوكالة التنمية الاجتماعية تحاول مراعاة الحد الأدنى من المقاييس العالمية للتنمية الاجتماعية (البشرية) وتطويرها بما يتناسب والإمكانات المتوفرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي كما تهدف كغيرها من المنظمات الحكومية العاملة في نفس النشاط إلى ما يلي:

- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة من أجل «مكافحة كل أشكال الهشاشة الاجتماعية والبطالة عن طريق المساعدة الإجمالية للدولة ووضع برامج التشغيل الانتظاري والإدماج»[1].

ليكون الهدف الأول لوكالة التنمية هو الحد من الفقر والتقليص من الإقصاء الاجتماعي عن طريق استهداف المناطق المحرومة والفئات السكانية الأكثر فقرا وتهميشا من خلال برامج وضعت خصيصا لمراعاة الطبقات الهشة من المجتمع كالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة ربة الأسرة دون دخل.

- ترقية وتنمية الشغل عن طريق تنمية النشاط الاجتماعي الجواري الذي يسمح بمكافحة كل أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي انطلاقا من اعتمادها على برامج الإدماج الاجتماعي والمهني الذي يعتمد على انجاز كل «أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية ويحتوي على كثافة عليا لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل»[2].

- تطوير مفهوم المساعدة الاجتماعية نحو التنمية الجماعية التساهمية، وتنمية المؤسسات الصغرى

---

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية، المنهج التساهمي والتنمية، مرجع سابق، ص 04.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 40، ص 19.

بالاعتماد على «التنمية الجماعية التساهمية المتمثلة في انجاز منشآت قاعدية صغيرة والتي يتم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية بمساهمة المواطنين»[1]؛ حيث تستفيد المؤسسات الصغرى من إنجاز هذه المشاريع وتحولها إلى مؤسسات مقاولاتية قادرة على تنفيذ مشاريع ذات الطابع العمومي داخل المحيط الاجتماعي بتمويل السلطات العمومية و«مساهمة الفئات السكانية المستفيدة وذلك في تحديد الاحتياجات المعبر عنها والاستجابة لها»[2].

رابعا: برامج وكالة التنمية الاجتماعية

اعتمدت وكالة التنمية الاجتماعية في تحقيق أهدافها على برنامجين أساسيين يضمان مجموعة من الأجهزة التي تطورت بتطور برامج الوكالة وأهدافها، وقد قسمت هذه البرامج حسب الأهداف المسطرة للأجهزة التي تضمنتها، وقد كانت مقسمة إلى برامج المساعدة والتنمية الاجتماعية، وبرامج الإدماج الاجتماعي والمهني، ونفصل البرامج في ما يلي:

01- برامج المساعدة والتنمية الاجتماعية: ويضم هذا البرنامج ثلاث أجهزة تهدف في ما بينها إلى تقديم المساعدة للفئات الضعيفة والفقيرة في المجتمع وتنمية مناطقها عن طريق تقديم المنح والمساعدات ولنجاز المشاريع الأساسية للمناطق النائية والمعزولة ويتكون هذا البرنامج من الأجهزة التالية:

أ- جهاز الشبكة الاجتماعية: وقد اعتمد هذا البرنامج في مراحله الأولى على تقديم منحتي المنحة الجزافية للتضامن (AFS) ومنحة النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) إلا أن المنحة الأخيرة تم تحويلها وتطويرها لتنتقل تحت مسمى جديد إلى برنامج الإدماج المهني والاجتماعي (DAIS) الذي سنأتي على ذكره لاحقا، ليبقى جهاز الشبكة الاجتماعية يضم المنحة الجزافية للتضامن والموجهة للأشخاص والفئات التالية[3]:

---

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية، المنهج التساهمي والتنمية، مرجع سابق ص 04.

[2]- وكالة التنمية الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 04.

[3]- وكالة التنمية الاجتماعية، مجموعة النصوص المسيرة لجهاز الشبكة الاجتماعية، ط2014، ص ص 51-47.

- أرباب العائلات دون دخل أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون دخل ويبلغون من العمر 60 سنة.

- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم معاقين جسديا أو ذهنيا غير قادرين على العمل.

- المرأة ربة العائلة دون دخل مهما كان سنها.

- الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجرا مساوي أو اقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

- الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة غير المتواجدين بمؤسسات مختصة، وليس لهم أي مورد مالي والمتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل.

- العاجزون والذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج أو المزمنة والبالغين 18 سنة الحاملين لبطاقة العلاج أو الإعاقة وليس لهم أي مورد مالي.

- العائلات ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص معاقين الحاملين لبطاقة الإعاقة والبالغ سنهم اقل من 18 سنة.

ويتمتع المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن بالتغطية الاجتماعية لهم وللأفراد تحت الكفالة كما يستفيدون من مبلغ إضافي عن كل شخص تحت كفالتهم على أن لا يتجاوز ثلاثة أشخاص، وقد تدرج مبلغ المنحة الجزافية للتضامن انطلاقا من600 دج للمستفيد سنة 1994 إلى أن وصل سنة 2008 مبلغ 3000 دج في حين بقي مبلغ الأشخاص تحت الكفالة مساوٍ لـ 120 دج لكل شخص تحت الكفالة، ويستفيد الأشخاص المعنيون بالمنحة عبر مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تكون مقسمة بين مكتب النشاط الاجتماعي ولجنة البلدية المعنية بدراسة الملفات والتي أصبحت تشكل على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي كما يمكن لكل شخص مستوف للشروط وملفه الإداري كاملا اللجوء إلى لجنة الطعن على مستوى الدائرة في حالة عدم إدراج اسمه في قائمة المستفيدين.

ب- جهاز الخلايا الجوارية للتضامن (CPS): تنشأ الخلايا الجوارية للتضامن بناء على«المرسوم التنفيذي رقم 37-2000 المؤرخ في 07/02/2000 الذي يحدد كيفية إحداث الخلايا الجوارية التضامنية وتنظيم

سيرها»[1].

وتعتبر الخلية الجوارية فريقا متعدد الاختصاصات التي لها دور في العمل التضامني والاجتماعي حيث تضم الخلية ضمن مواردها البشرية:

- طبيب(ة) عام.
- مختص(ة) في علم الاجتماع.
- مختص (ة) في علم النفس.
- مساعد (ة) اجتماعي (ة).

كما كانت تضم الخلية إضافة إلى الطاقم السابق مهندس في الاقتصاد أو الفلاحة حسب منطقة عمل الخلية الجوارية للتضامن وكذلك ممثلين عن الشبيبة، الرياضة، الثقافة، بالإضافة إلى ممثلا مختارا من الحركة الجمعوية، كما «يمكن توسيع تشكيل الخلية حسب الحالات، إلى كل شخص من شأنه مساعدتها في أشغالها».

للمزيد من المعلومات عن الإجراءات الإدارية يرجى الاطلاع على إصدارات وكالة التنمية الاجتماعية الخاصة بتسيير برامج الشبكة الاجتماعية في أعدادها المختلفة.

وتتوفر الخلية على سيارة وسائق لمساعدتها في تغطية أماكن نشاطها، ويسيرها منسق من بين أعضائها يعينه المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية.

تتلخص مهام الخلايا الجوارية للتضامن في ما يلي[2]:

- وضع خريطة اجتماعية يتم من خلالها تحديد المناطق المهمشة وجيوب الفقر.
- استنادا إلى الخارطة الاجتماعية يتم تحديد احتياجات الفئات السكانية والمحرومة وحصرها حسب أولويتها بالنسبة للفئات والمناطق.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية، عدد 05، سنة 2000، ص 12.

[2]- وكالة التنمية الاجتماعية،مرجع سابق، ص 14.

- إجراء تحقيقات وانجاز تقارير تتعلق بالآفات الاجتماعية الناجمة عن الفقر والتهميش.

- مرافقة الفئات السكانية المحرومة والحركة الجمعوية للاتصال بالسلطات المحلية في تحديد وانجاز مشاريع التنمية المحلية.

- تنمية كل نشاط يهدف إلى التكفل بالفئات المحرومة وترقيتها وتحسين ظروف معيشتها.

- إعلام فئات المجتمع بمختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية ومختلف المساعدات التي يمكن أن تقدمها.

- التدخل والمساهمة في تنفيذ النشاطات ذات الطابع الإنساني لاسيما في حالات الكوارث الطبيعية والنكبات.

جـ- جهاز التنمية الجماعية التساهمية (DEV-COM):

يساهم جهاز التنمية الجماعية التساهمية في تحسين الظروف المعيشية الصعبة للفئات المحرومة والمعوزة القاطنة بالمناطق النائية والمهمشة أولا ثم المناطق الحضرية من خلال إنجاز مشاريع اقتصادية اجتماعية تهدف إلى الاستجابة إلى الحاجات ذات الأولوية المعبر عنها من طرف السكان أو الحركات الجمعوية بمرافقة الخلايا الجوارية التضامنية الناشطة بالمناطق المستهدفة، من خلال ترجمة مفهوم التنمية الجماعية التساهمية بدعم من الإدارة المحلية، ويهدف هذا البرنامج إلى[1]:

- تنمية الوعي الاجتماعي من خلال ضمان المساهمة المالية في المشروع المنجز والمحددة بـ: 10% من كلفة إنجازه من طرف المستفيدين أو من ينوب عنهم من الحركة الجمعوية أو السلطات المحلية حتى يأخذ المشروع طابع اجتماعي من خلال مشاركة المستفيدين في إنجازه.

- تشجيع المستفيدين على تنظيم أنفسهم بغرض متابعة إنجاز المشاريع وكذا استغلال المنشآت القاعدية المستقبلية فور الانتهاء من إنشائها.

- تحقيق الانسجام والترابط بين كل من الجماعات المحلية، الفئات السكانية المستفيدة أو المنتخبين

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية،المنهج التساهمي والتنمية، مرجع سابق، ص 05.

وممثلي الحركات الجمعوية وذلك بدعم من الخلايا الجوارية التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية.

- تحديد المشاريع المستجيبة للحاجات المعبر عنها وذلك بمساهمة المستفيدين.

ويتم إنجاز المشاريع في إطار برنامج التنمية الجماعية التساهمية عن طريق تحديد الحاجيات المعبر عنها انطلاقا من شبكات الخلايا الجوارية والحركة الجمعوية وتبليغها في شكل مشاريع إلى المصالح المحلية المختصة التي يترأسها مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية المعنية الذي يقوم بدراسة المشاريع وانتقاء المشاريع ذات الأهلية للتنفيذ لتساهم وكالة التنمية الاجتماعية بنسبة(90%)، وتبقى نسبة(10%) على عاتق الفئات المستفيدة من المشروع أو من يمثلها وفي جميع الحالات يجب أن لا يتجاوز مبلغ المشاريع المقترحة4.000.000,00 دينار جزائري، وتتشكل دورة المشروع من أربعة مراحل نلخصها في[1]:

- التحسيس وتحديد المشروع.

- تبليغ المستفيدين بقرار التأهيل.

- توقيع اتفاقية التمويل المشترك مع الفئات السكانية المعنية.

- إنجاز المشروع.

02- برامج التشغيل والإدماج الاجتماعي: تعتمد برامج الإدماج الاجتماعي والمهني على أربعة أجهزة أساسية في تنفيذ السياسة العامة للوكالة من أجل الحد من البطالة ورفع دخل الأسرة والمساهمة في خلق استثمار اجتماعي بالانتقال عبر هذه الأجهزة أو إدماج بعض العاملين فيها في مناصب عمل دائمة بعد اكتسابهم لمهارات وخبرات فنية ومهنية في المناصب التي عملوا فيها أثناء استفادتهم من برامج التشغيل والإدماج الاجتماعي.

[1]- **وكالة التنمية الاجتماعية، المنهج التساهمي والتنمية، مرجع سابق، ص 05.**

وبشكل مختصر يمكن أن نذكر الأجهزة المشكلة لهذا البرنامج على النحو التالي:

أ- جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي (DAIS):

لقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 305-09 المؤرخ في 10/09/2009 في إطار الدمج بين جهازين سابقين هما برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة(IAIG) كانت تشرف عليه وكالة التنمية الاجتماعية وبرنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL والذي كانت تشرف عليه وزارة العمل والضمان الاجتماعي نتيجة توجهات جديدة لسياسة الدولة في برامج التشغيل أو العمل الموجه للفئات الهشة والفقيرة ذات التكوين والمؤهلات المحدودة، ويرمي الجهاز إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

- الإدماج الاجتماعي للشباب دون دخل وفي حالة هشاشة اجتماعية، لا سيما الذين يتسربون من المقاعد الدراسية.

- تثمين النشاطات ذات المصلحة المحلية خاصة بالبلديات الفقيرة والمجالات ذات التغطية غير الكافية أو المستغلة بصفة غير كافية.

- محاربة الفقر والتهميش، من خلال إعطاء فرصة للشباب للاندماج في الحياة المهنية واكتساب خبرة عمل تتناسب والبيئة التي يعيشون فيها.

- تنمية المهارات وتطوير النشاطات ذات الصلة المحلية.

- صيانة المؤسسات الاجتماعية والمحلية ومساعدة الأشخاص المسنين ومرافقتهم ومساعدة الأشخاص المعاقين بالمنزل.

- الاهتمام بالنشاطات المرتبطة بالتراث المادي والفلاحة والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: العدد 54، سنة 2009، ص 12.

تتم الاستفادة من الجهاز وفق القوانين المسيرة له والمنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه، ويتقاضى المستفيد خلال فترة إدماجه تعويضا شهريا قدره 6000,00 دينار جزائري بما فيها مصاريف الضمان الاجتماعي، ويبرم العقد لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة إلا أن المتغيرات في السنوات الأخيرة أدت إلى تمديد العقد بشكل تلقائي للمستفيدين ليتجاوز في أغلب الحالات ثلاث سنوات، ليحافظوا على مناصب عملهم والاستفادة قدر الإمكان من الجهاز، ويبرم عقد الاستفادة بين الأطراف التالية: المستفيد، الهيئة المستقبلة، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، ووكالة التنمية الاجتماعية[1].

ب- جهاز إدماج حاملي الشهادات (PID):

أُنشأ هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 127-08 المؤرخ في30/04/2008 استكمالاً للسياسة العامة للتشغيل والموجهة لفئة حاملي الشهادات خريجي الجامعات ومعاهد التكوين العمومية أو الخاصة الحاملين لشهادة تقني سامي دون دخل أو في وضعية هشة ودون نشاط أو ذوي إعاقات، ويندرج هذا الجهاز ضمن سياسة الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات الباحثين عن العمل والبالغين بين 19 و35 سنة لإكسابهم خبرة مهنية ترفع من قابلية توظيفهم، ويتقاضى المستفيدون من هذا الجهاز منحة شهرية تقدر بـ: 15000,00 دينار جزائري بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، في ما يتقاضى حاملي شهادة تقني سامي منحة قدرها 10000,00 دينار جزائري ويهدف الجهاز إلى تطبيق السياسة العامة للتشغيل التي تنتهجها الدولة، وتكون الاستفادة عبر الشروط والآليات المحددة في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه والمتضمن شروط الاستفادة ومدة العقد وأجهزة تسيير ومراقبة الجهاز.

جـ- جهاز الجزائر البيضاء:

يعطي برنامج الجزائر البيضاء بعدا اقتصاديا وبيئيا لبرامج الوكالة الموجهة للاستثمار الاجتماعي والبيئي من خلال خلق مؤسسات مصغرة يديرها أفراد من المجتمع ليس لديهم مصادر دخل لكنهم قادرين

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية: العدد 54، سنة 2009، ص 13.

على العمل وادارة مشاريعهم الخاصة والانتقال من مقاولين صغار إلى مؤسسات مستقلة قادرة على إدارة مشاريع مدرة للأرباح ترفع من قدرة الاقتصاد المحلي على تحسين الأوضاع العامة للمجتمع بتوفير مناصب عمل بالإضافة إلى انجاز مشاريع متعلقة بالوسط البيئي للمجتمع سواء كان حضريا أو ريفيا.

وينطلق مشروع الجزائر البيضاء بخلق مؤسسات صغيرة لتنظيف المحيط ولتحسين الإطار المعيشي للسكان، وتعتمد هذه المؤسسات على المبالغ المقدمة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية كمرحلة أولى لينتقل المستفيد فيما بعد إلى مراحل أخرى تسمح له بتطوير مؤسسته الصغيرة وبالاستعانة بالقروض المقدمة من طرف الوكالات الأخرى الداعمة لتشغيل الشباب وتطوير المؤسسات الصغرى.

ويهدف مشروع الجزائر البيضاء في مرحلته الأولى والممولة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية إلى ما يلي[1]:

- تحسين نوعية الحياة للمجتمعات الفقيرة بمكافحة التلوث البيئي، ومكافحة مظاهر انتشار القمامة وخلق محيط نظيف داخل المجمعات السكنية.

- حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي بتوفير محيط صحي من خلال صيانة شبكات المياه الصالحة للشرب وإعادة تهيئة وتأهيل وكذلك صيانة شبكات الصرف الصحى، والمحافظة على الغطاء النباتي داخل المناطق الحضرية وتهيئة المساحات الخضراء، نظافة الشواطئ.

- نشر الثقافة البيئية وتنمية روح المواطنة بالاعتماد على عمال من داخل المجتمع المحلي وتهيئتهم للقيام بالأعمال الموكلة لهم على أساس تضامني يؤهلهم للاستفادة من امتيازات مادية.

- كما يهدف من الناحية الاقتصادية للتخفيف من البطالة من خلال الإدماج الاجتماعي للشباب دون عمل من اجل خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب.

---

[1]- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل مشاريع البيئة في الجزائر (دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة)، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي حول (سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 28.

ويستفيد من الجهاز كمقاول كل شاب جزائري بلغ من السن بين 18 و40 سنة تمكنه من:

- إبرام أربعة عقود بمدة ثلاثة أشهر للعقد الواحد تمكنه من الاستفادة تغطية اجتماعية بالإضافة إلى العائد المالي من المشروع.

- تدريب وتهيئة المستفيد لفتح المسالك الإدارية (علاقات مع البلدية، صندوق الضمان الاجتماعي، المديريات والهيئات المعنية).

- تعلم تسيير فرق العمل.

- الاستفادة من بطاقة حرفي تمكنه من ممارسة نشاط حرفي بشكل قانوني يؤهله للاستفادة من مختلف وكالات الدعم الموجه للشباب.

كما يستفيد من البرنامج كعامل كل بطال يبلغ من العمر بين 18 و59 سنة يستفيد من المزايا التالية:

- أجر شهري حسب الأجر الأدنى المضمون لمدة سنة كاملة.

- تغطية اجتماعية لمدة سنة كاملة.

- اكتساب خبرة في المجال البيئي والصيانة وغيرها من التخصصات التي تخدم الأهداف التي أنشأ المشروع من أجلها.

ليكون بذلك مشروع الجزائر البيضاء أحد أهم الأبواب التي يمكن للشباب من خلالها دخول المجال المقاولاتي لتحقيق مشاريعهم الصغيرة و تطويرها بشكل تدريجي.

د- جهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثفة لليد العاملة(TUP-HIMO):

يعد هذا الجهاز كمرحلة انتقالية بين إنجاز المشاريع الصغيرة والمنجزة من طرف المقاولين الصغار خاصة المستفيدين من مشروع الجزائر البيضاء والأشغال الكبرى انطلاقا من جهاز التنمية الجماعية (DEV-COM) «وترمي أساسا هذه الأشغال إلى تنفيذ عمليات تجريبية لأشغال ذات منفعة عمومية مولدة لمناصب شغل والقادرة على إبراز المؤسسات الصغيرة قصد تحسين المنشآت والخدمات في

المناطق المحرومة»[1].

بالاعتماد على القيام بأشغال لها منفعة اقتصادية واجتماعية من خلال ترقية المقاولات المحلية الصغيرة، بالإضافة إلى هذا يهدف الجهاز «إلى تطوير النشاط الاجتماعي للحكومة وذلك عن طريق تحضير كمرحلة تجريبية لبرامج تنموية اجتماعية على نطاق أوسع، مخصصة لتنمية الإنشاءات والحد من الفقر»[2].

كما يسعى الجهاز إلى أهداف أخرى نذكر منها:

- خلق عدد معتبر من مناصب الشغل.
- تنمية المنشآت العمومية بأشغال يكون أثرها الاقتصادي والاجتماعي ذا منفعة مؤكدة.
- ترقية القطاع الخاص المحلي.

ويستفيد من الجهاز كبرنامج المقاولين المحليين وأصحاب المؤسسات الصغيرة ليمنح لهم فرص الاستفادة من وكالات دعم أخرى مثل ANSEJ, ANGEM بالإضافة إلى ADS كما يستفيد العامل من الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى تغطية اجتماعية لمدة سنة كاملة.

وبشكل عام فإن هذا البرنامج يتمحور نشاطه في الأشغال ذات المنفعة العمومية في ميادين: الطرق، الفلاحة، الغابات، الري، إعادة تأهيل وصيانة المرافق العمومية بالاعتماد على يد عاملة كبيرة تقلص من البطالة وتحد من الفقر والتهميش.

---

[1]- وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات، نسخة نهائية، ديسمبر 1997، ص 32.

[2]- وكالة التنمية الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 35.

خلاصة الفصل

تعد البرامج التي تسيرها وكالة التنمية الاجتماعية أحد أهم البرامج التي تتبناها الدولة الجزائرية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية لها على ضوء استراتيجيات الهيئات الدولية والرامية إلى تحقيق تنمية بشرية تكون قادرة على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد للنهوض بالدول النامية، وتوجه هذه السياسات للمجتمعات المحرومة والفقيرة، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق توازن وعدالة اجتماعية داخل المجتمع تكون رافدا لإحداث تنمية بشرية تتماشى والموارد المحلية انطلاقا من التماسك الاجتماعي الذي يكون عاملا مهما في إحداث تنمية محلية كخطوة أولى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

الجانب النظري

الفصل الرابع: برنامج الخلايا الجوارية التضامنية

تمهيـــــد

1/ تاريخ الخدمة الاجتماعية

2/ الخلايا الجوارية التضامنية

3/ دور الخلايا الجوارية التضامنية في التنمية الاجتماعية

4/ تدخل الخلايا الجوارية التضامنية في التكفل النفسي بالسجناء

5/ تدخل الخلايا في متابعة شروع الجزائر البيضاء

6/ تدخل الخلايا خلال الكوارث والأزمات التي تواجهها البلاد

تمهيـــــد

بعدما تكلمنا في فصولنا السابقة عن التنمية، التنمية الاجتماعية ومجالاتها وعن وكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر وبرامجها، نعرج في آخر محطة من الجانب النظري في دراستنا إلى برنامج من برامج هذه الوكالة والتي ترمي من خلاله إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للفئات السكانية المحرومة ألا وهو الخلايا الجوارية التضامنية أو خلايا التقارب.

وسنتطرق في هذا الفصل لتطور مفهوم الخلايا التضامنية عبر الأزمنة وإلى الخلايا الجوارية التضامنية في الجزائر ومجالات تدخلها وبالخصوص الخلايا التابعة للفرع الجهوي تبسة والذي يضم 05 ولايات وهي: تبسة، سوق أهراس، أم البواقي، خنشلة، الوادي وبالتحديد الخلية الجوارية التضامنية لبلدية قريقر.

أولا: تاريخ الخدمة الاجتماعية

مند وجود الإنسان وهو في مساعدة أخيه الإنسان الأقل منه قدرة واستطاعة وصحة ومن: مظاهر مساعدة المحتاج وإعطاء الفقير نصيبا من المال ومؤازرة المريض والعاجز وغيرها من مظاهر التضامن والتكافل الاجتماعي وجدت مع وجود الإنسانية، وأتى الإسلام ليحبذها لنا وليرسخها في قلوبنا، لكن مفهوم الخدمة الاجتماعية كمهنة أرتبط تاريخيا بنظام الرعاية الاجتماعية في الغرب حيث كانت في البداية برامج الرعاية الاجتماعية وخدماتها معتمدة على المتطوعين في هذا الحقل، ومهدت بعدها لتواجدها كمهنة، فعند ظهور المراكز الصناعية التي أدت إلى هجرة المزارعين إلى المدن، ومع تحول النظام الرأسمالي إلى نظام الاحتكارات الصناعية التي كان من مظاهرها استخدام النساء والأطفال في الصناعة لضالة أجورهم، وما ترتب عنه من انحطاط الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، وبالتالي ظهور آفات اجتماعية نتيجة للتفكك الأسري وتشرد الأطفال، عملت الدول الغربية على تطوير وظيفة الخدمة الاجتماعية، وجعلت من أهدافها تحديد للفرد الحاجة التي نشأت عن عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة الاجتماعية، وقد اختلفت الأساليب في توفير الرعاية الاجتماعية من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الأسس الاقتصادية والإيديولوجية لكل دولة[1].

ومن أبرز التشريعات التي صدرت في مرحلة تطور الرعاية الاجتماعية وأسهمت في إرساء قواعد ثابتة لها هو قانون الفقر أو قانون الإليزابيتي للفقر النى صدر في سنة 1601.

حيث يقسم هذا القانون المحتاجين من الفقراء إلى ثلاث مراحل:

- الفقراء القادرون على العمل يفرض عليهم العمل ويحرمون من كل المساعدات.
- الفقراء العاجزون عن العمل وهم فئة المسنين والمرضى.

[1]- محمود حسن الخدمات الاجتماعية المقارنة، دار النهضة العربية والنشر، بيروت، د. س، ص 83.

ثانيا: الخلايا الجوارية التضامنية

تعريفها: من المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 رمضان عام 1429 ه الموافق ل-27 سبتمبر 2008 م، المتعلق بالخلايا الجوارية للتضامن، إن رئيس الحكومة، بناء على التقرير الوطني لوزير التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة يرسم ما يأتي:

المادة 07: تتشكل الخلايا الجوارية للتضامن من فرقة متعددة الاختصاصات تضم ما يأتي:

- طبيب.
- مختص في علم الاجتماع.
- مختص في علم النفس.
- مساعد(ة) اجتماعي(ة).
- مهندس مختص في الفلاحة أو اقتصادي حسب منطقة تدخل الخلية الجوارية للتضامن.
- سائق.

يمكن تعديل تشكيلة الخلايا الجوارية للتضامن حسب خصائص الاحتياجات الاجتماعية لمناطق تدخل الخلايا وكذا الأهداف التي أنشئت من أجلها.

كيفية إنشائها:

المادة 03: نشأت الخلايا الجوارية للتضامن بمقرر من الوزير المكلف بالتضامن الوطني بناء على اقتراح من المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية.

المادة 04: تدخل الخلايا الجوارية للتضامن على مستوى مجموعة بلديات ويحدد الاختصاص اقليمي لهذه الخلايا في مقدر إنشائها.

المادة 05: تحدد منهجية تدخل الخلايا الجوارية للتضامن وعلاقاتها مع مختلف القطاعات والمتدخلين بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني.

المادة 08: يسير الخلايا الجوارية للتضامن منسق يعينه المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية من بين أعضاء الخلية.

المادة 09: يؤسس مجلس استشاري للتضامن الجواري على مستوى الولاية يدعى في صلب النص "المجلس"، يضم المجلس الذي يرأسه مدير النشاط الاجتماعي للولاية ما يلي:

- ممثل المجلس الشعبي الولائي
- ممثل مديرية الإدارية المحلية للولاية
- ممثل مديرية الصحة والسكان للولاية
- ممثل مديرية التربية للولاية.
- ممثل مديرية الشباب والرياضة للولاية.
- ممثل الفرع الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية.
- منسقو الخلايا الجوارية التضامنية.
- ممثلان للجمعيات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي التي تنشط بانتظام في المجالات ذات الصلة بمهام الخلايا الجوارية للتضامن يعينها مدير النشاط الاجتماعي للولاية.
- يمكن المجلس استدعاء كل شخص من شأنه مساعدته في أشغاله[1].

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 رمضان عام 1429 هـ الموافق لـ 27 سبتمبر 2008 م، المتعلق بالخلايا الحوارية للتضامن.**

ثالثا: دور الخلايا الجوارية التضامنية في التنمية الاجتماعية

تعد مهنة الخدمة الاجتماعية أداة ووسيلة من وسائل تحقيق القيمة الاجتماعية حيث تهتم بالعلاقات الاجتماعية وتعتمد على الحقائق العلمية، وهي قد تكون خدمات مباشرة للأفراد والجماعات والمجتمعات كما أنها تشكل في نفس الوقت أنشطة التنمية الاجتماعية التي تقوم بدور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات على التكيف في المجتمع.

فالخدمة الاجتماعية التنموية هي نوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويساهم بايجابية وفعالية في رفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعيا بإطراد في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مقوما بما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. (د/محمد عبد الفتاح محمد ـ 2003- ص204—207).

1- نرى بأن مهنة أفواد الخلايا الجوارية التضامنية المتمثلة في الأخصائي النفساني، الأخصائي الاجتماعي، الطبيب والمحقق أو الوسيط الاجتماعي تعتبر من المهن المساهمة في الخدمة الاجتماعية، حيث أنها تساهم بفعالية في رفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعيا، وتؤمن بحق المواطنين في تقرير حاجاتهم ومشكلاتهم وتحديد الأسلوب الأمثل لإشباع احتياجاتهموحل مشكلاتهم.

2- تسعى الخلايا الجوارية التضامنية إلى تحقيق الرفاهية للإنسان مستعينة بذلك ببرامج وكالة التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر وذلك ضمن توجيه ومساعدة الأفراد لإيجاد مناصب شغل مؤقتة أو دائمة أو إدماج الأفراد ضمن برامج وكالة التنمية الاجتماعية- التي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الرابع كل حسب ظروفه.

3- المساهمة في القضاء على الآفات الاجتماعية بالمجتمع والممثلة أكثر في انتشار الأمية وزيادة نسبتها بالمجتمع؛ وذلك من خلال العمل مع الجمعيات العاملة في هذا المجال وكنا الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، لفتح أكبر عدد من فصول محو الأمية وخاصة في الأماكن التي تنتشر فيها الأمية بكثرة.

4- المساهمة في رفع المستوى الصحي للأفراد وذلك من خلال مشاركة الأطباء والمختصين النفسانيين لهذه الخلايا في المتابعة الصحية للأفراد المحتاجين والتكفل بهم وتوجيه البعض الآخر إلى المراكز الصحية المختصة ومساعدتهم على تحصلهم على مواعيد بغية للعلاج، وحتى مرافقتهم للمراكز المختصة أو التنقل إليهم إلى مقر سكناهم من أجل تلقي الفحص أو العلاج الصحي مجانا وكل حسب حالته.

5- المساهمة في تحديد خريطة الفقر، وبالتالي المساهمة في تحديد الاحتياجات والمشكلات التي يعاني منها سكان المجتمع والمساهمة في تنمية إمكانياتهم وقدراتهم لمواجهة هذه المشكلات أو التخفيف من حدتها وإشباع تلك الحاجات.

6- المساهمة في دعم حجم وفاعلية مشاركة المواطنين في جهود التنمية وإزاحة العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في التنمية وذلك من خلال تعريفهم ببرامج التشغيل المقترحة من طرف برامج وكالة التنمية الاجتماعية وتشجيعهم ومساعدتهم على فتح مؤسسات مصغرة وإدارة مشاريع تعود بالفائدة عليهم وعلى مجتمعهم.

7- الاستماع والاصغاء للمواطن، والسعي إلى التخفيف عنه والمساهمة في تحقيق الاستقرار النفسي وراحة البال لهذا الفرد الذي سلامته من سلامة مجتمعه وسلامة مجتمعه من سلامته.

وبما أن التنمية الاجتماعية للفئات المحرومة لا يمكنها أن تتم إلا عبر استهداف أمثل لبؤر الفقر وإلى انضمام فعلي للفئات المعنية ضمن إطار منظم يسير وفق تخطيط محكم لذلك فكرت الجزائر بإنشاء هيئة حكومية للتنمية الاجتماعية ألا وهي وكالة التنمية الاجتماعية[1].

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 هـ الموافق لـ 29 يونيو 1996 م، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي.**

رابعا: تدخل الخلايا الجوارية التضامنية في التكفل النفسي بالسجناء

يعتبر السلوك الإجرامي من اخطر السلوكيات التي تهدد المجتمعات في أمتها واستقرارها، فهو يتضمن تهديدات للأخلاق والقيم والتقاليد. والأمن الاجتماعي، ونظرا للإثار الخطيرة التي تنجم عن السلوك الإجرامي، فقد أصبح محل اهتمام خاص من قبل العديد من الهيئات ونذكر على سبيل المثال وكالة التنمية الاجتماعية التي عقدت اتفاقية مع مديرية الأمن من أجل تسخير الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين للخلايا الجوارية في التكفل النفسي بالسجين وإعادة إدماجه اجتماعيا.

وتعد بذلك الخدمات النفسية والاجتماعية المقدمة لهذه الفئة إحدى التدابير والإجراءات الأساسية التي يعتمد عليها في عمليات العلاج والتأهيل للمجرمين لما لها من دور فعال في مساعدة المجرم في التغلب على مشاكله النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تزويده بالأساليب الناجحة التي تعيد توازنه وتحقق تكيفه الشخصي والاجتماعي.

ومن أهم أساليب التكفل النفسي التي من شأنها إعادة تأهيل المجرم نفسيا واجتماعيا وجعله مواطنا فاعلا ونافعا في مجتمعه[1].

[1]– مزروعة مصطفى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في ترقية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر .2. سنة 2011/2010.

خامسا: تدخل الخلايا في متابعة شروع الجزائر البيضاء

أصبحت المشاكل المرتبطة بنقص وغياب النظافة والصحة العمومية تشكل آفة خطيرة على مستوى المراكز الحضرية الجزائرية والمناطق المجاورة وأصبح المواطن يتخبط في محيط صحي متدهور وأمام هذا الوضع أنشأت وزارة التضامن مؤسسات مصغرة من أجل نظافة المحيط والحفاظ على المساحات الخضراء بالتعاون مع الجماعات المحلية وأجهزة أخرى كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر.

وانطاها من وجهة نظر بيئية – الجزائر بيضاء – تطورت سياسة التطهير على مستوى كل الأحياء ليتم من خلال هذا المسعى تشغيل الشباب البطال والمحافظة على بيئة نظيفة، والدور الذي تلعبه الخلايا يكمن في متابعة سير هذا المشروع وكذا نشر سياسة حب الطبيعة والمحافظة على نظافة المحيط في نفس المواطن.

سادسا: تدخل الخلايا خلال الكوارث والأزمات التي تواجهها البلاد

إن عمل الخلايا الجوارية التضامنية يندرج ضمن المساهمة المقدمة من طرف الهيئات غير الحكومية والحركات الجمعوية لهياكل الدولة خلال الكوارث الطبيعية والأزمات التي يواجهها الوطن.

في السنوات الأخيرة عرفت الجزائر سلسلة من لأحداث الأليمة بدءا بما سمي بسرطان الدهر ألا وهو ظاهرة الإرهاب، وانتهاء بأحداث مباراة الجزائر – مصر ومرورا بفيضانات باب الوادي وزلزال بومرداس – الجزائر، ومع تزامن هذه الأحداث العنيفة مع سلسلة من المشاكل الاجتماعية كالبطالة وأزمة السكن وصعوبة المعيشة برز دور الخلايا الجوارية وطاقمها الحيوي، فقد كثفت جهودها لمساعدة الفرد والمجتمع.

الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

تمهيد

1/ منهج الدراسة وأسلوب التحليل

2/ أدوات جمع البيانات

3/ مجال الدراسة

4/ عينة الدراسة

تمهيـــــد

تعد الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسات العلمية مهمة بالنظر إلى مدى تمكن الباحث من التقيد بهذه الإجراءات ليتخذ البحث أو الرسالة الطابع الأمبريقي، وعلى الرغم من اختلاف المدارس المنهجية على المستوى العالمي إلا أنها تسعى جميعا إلى إيجاد خطوات تساهم في بناء أطر منهجية علمية وفكرية واضحة من أجل التحقق من فرضيات الدراسات العلمية المبنية على تساؤلات تكون محل غموض لدى الباحث والمهتمين بمجال البحث العلمي، وعليه فإن هذا الفصل سيكون بمثابة نقطة الارتكاز للإجراءات الميدانية لإتمام هذه الدراسة.

أولا: منهج الدراسة وأسلوب التحليل

01- منهج الدراسة

يعبر منهج الدراسة عن مجموعة القواعد والخطوات التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظواهر الاجتماعية التي تلفت انتباهه في مختلف مجالات العلوم، وتختلف مناهج البحث باختلاف الظواهر المدروسة وبشكل عام فإنه يمكن تعريف المنهج العلمي على أنه «عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك»[1].

وقد تَرجِع التعددية المنهجية إلى جملة من الأسباب نذكر من أهمها «أن كل منهج علمي تقريبا هو وليد عصر معين ونتاج فكر معين وهذا يعني أن المنهج الذي كان معمولا به في العصر اليوناني لا يمكن أن يكون معمولا به في العصر الروماني ولم يكن معمولا به في القرون الوسطى وهكذا...»[2].

وتعتمد الدراسات في العلوم الاجتماعية على مجموعة من المناهج العلمية في معالجتها للظواهر الاجتماعية، وعادة ما يكون موضوع الدراسة هو ما يحدد المنهج المتبع في معالجتها وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي نراه أقرب المناهج الاجتماعية لتحقيق أهداف الدراسة بالإضافة إلى صعوبة تطبيق بعض المناهج الأخرى كالمنهج التجريبي وندرة استخدام البعض الآخر في المحيط الأكاديمي كالمنهج الجدلي، مما يعطي المنهج الوصفي أهمية لدى الباحث لاستخدامه في إتمام دراسته، ويعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في البحوث الاجتماعية، ويقوم الوصف العلمي «برصد حال أي شيئ سواء كان و صفاً فيزيائياً أم بيان خصائص مادية أو معنوية لأفراد أو جماعات، وقد يكون هذا

---

[1]- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط02، 1999، ص 35.

[2]- عبد الناصر جندلي،تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، 2010، ص 125.

الرصد أو الوصف كميا معبرا عنه بالأرقام، أو كيفيا أو يجمع بينهما»[1].

ويعرف البعض هذا المنهج بأنه عبارة عن «طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصور النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها»[2].

ويعرف آخرون المنهج الوصفي على أنه «الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية وفق خطوات بحث معينة يتم بواسطتها تجميع البيانات والمعلومات الضرورية وتنظيمها وتحليلها من أجل الوصول إلى أسبابها ومسبباتها والعوامل التي تتحكم فيها»[3].

وكغيره من المناهج العلمية فإن المنهج الوصفي يمر بخطوات نلخصها في ما يأتي[4]:

- الشعور بمشكلة البحث وأهمية الحاجة إلى حلها.
- تحديد المشكلة ووضع تصور للأهداف المنتظرة من الدراسة.
- وضع فروض البحث أو التساؤلات العلمية المناسبة.
- اختيار عينة البحث بطرق تتناسب ومجتمع البحث.
- اختيار وتحديد أدوات البحث.
- تصنيف البيانات وتنظيمها واستخلاص النتائج منها.
- وصف النتائج بعد تحليلها وتفسيرها، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.

---

[1]- صلاح الدين شروخ،منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 146.

[2]- محمد عبيدات وآخرون،مرجع سابق، ص 46.

[3]- عبد الناصر جندلي،مرجع سابق، ص 200.

[4]- صلاح الدين شروخ،مرجع سابق، ص 150.

وينقسم المنهج الوصفي إلى ثلاثة أنواع، تشكل تنوعا في أساليب الدراسات الوصفية والتي تسمح له بالمرونة في دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية وهذه الأساليب هي[1]:

- أسلوب الدراسات المسحية.
- أسلوب دراسة العلاقات المتبادلة.
- أسلوب دراسات النمو والتطور.

وقد اعتمد الباحث على المسح الاجتماعي كأحد الطرق المتبعة في الأساليب المسحية التي تعد أحد أنواع المنهج الوصفي، «ويستهدف المسح الاجتماعي دراسة مشكلة اجتماعية راهنة وذلك بوصف دقيق لمجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة جغرافية معينة بقصد تشخيصها والعمل على وضع برنامج للإصلاح الاجتماعي»[2].

وتعتمد طريقة المسح الاجتماعي على الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة ومكان محدد لتتناول ظواهر واقعية، أي أنها تعتمد في دراساتها على الوقت الحاضر دون الرجوع إلى ماضي الظاهرة محاولاً الكشف على الأوضاع القائمة لتحديد أسباب مشكلة البحث من أجل وضع خطة أو برنامج أو إعطاء توصيات تتعلق بإصلاح الأوضاع الاجتماعية بناء على أهداف الدراسة القائمة، ويستفاد من المسح الاجتماعي في تحديد الخطط القومية التي تستهدف تنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع في فترة زمنية محددة، كما يعطينا المسح الاجتماعي القدرة على دراسة الخصائص السكانية الجوانب الاجتماعية لجماعة من الجماعات للتّعرف على دخل الأفراد والمستويات المعيشية المؤثرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1]- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة،أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط01، 2002، ص 88.

[2]- المرجع نفسه، ص 94.

02- أسلوب التحليل المتبنى في الدراسة

يبحث موضوع الدراسة في أصلها عن الدور الوظيفي لبرامج لوكالة التنمية الاجتماعية من خلال أدائها لوظيفتها الاجتماعية، ممايحتم على الباحث التوجه نحو المداخل النظرية التي تخدم موضوع بحثه بشكل يتماشى والأساليب العلمية المطبقة في مثل هذه الدراسات فقد وجب الاعتماد على المدخل البنائي الوظيفي لتفسير الظاهرة وإيضاح أبعادها البنائية والوظيفية، وعلى اعتبار أن هذه الأخيرة تعتمد في تفسيرها للظواهر على انها انساق فرعية متفاعلة في ما بينها لتحقيق الأهداف العامة للنسق الكلي وفق أطر مرجعية مختلفة تحكم البناء الاجتماعي.

ومن أهم مسلمات هذه النظرية «أن المجتمع نسق يضمن فيه الكل عدد من الأجزاء المتداخلة... والعلاقة بين الأجزاء والكل علاقة وظيفية...التناسق والانسجام يساعد في الحفاظ على الكل»[1].

فان الاعتماد على المدخل النظري المذكور يعد أول الخطوات اللازمة لإنجاز المذكرة، ولقد أشار بارسونز إلى أن «الانسجام والتساند بين العناصر المكونة للنسق الاجتماعي عندما تحدث عن ضرورة التساند بين الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية»[2].

ويعد إبراز الإطار المرجعي المتحكم في إجراء الدراسة والمتمثل في الأطر القانونية المسيرة لبرامج وكالة التنمية الاجتماعية، التي تحدد تفاعل هذه الأبنية والأنساق فيما بينها وفق إطار مرجعي واضح يبين كيفية الاستفادة وأولوياتها وكذا أحقية بعض الفئات في إعادة الاستفادة من أكثر من برنامج للوكالة،تعتمد الدراسة على نظريات البنائية الوظيفية التي تخدم حسب وجه نظر الباحث الموضوع لأن التحليل النسقي هو أقرب أسلوب تحليل يخدم موضوعها، ولم تبنى الدراسة على أطر مرجعية أخرى لهذه الأنساق كالأخلاق والعادات والقيم الدينية، لتسهل الإجراءات الميدانية بشكل منطقي وعلمي يستند إلى وقائع تنظيمية لدراسة ظاهرة اقتصادية اجتماعية بعيدة عن الأطر المرجعية الأخرى للمجتمع

[1]- احسان حفظي، مرجع سابق، ص 57.

[2]- مرجع نفسه، ص 58.

المدروس.

تركز النظرية العامة للأنساق على التفاعل القائم بين الأفراد وبيئتهم وتركز بشكل أكبر على قدرة الأفراد على تبادل المعلومات والطاقة وبقية المصادر المتاحة لديهم من بيئتهم من خلال الحدود المرنة للأنساق الاجتماعية التي تتغير كما تحدث تغيرا لبيئتها في نفس الوقت، وبما أن النظرية الاجتماعية المثالية تبنى على معيارين أساسين هما الفهم والقدرة على التنبؤ، فإن نظرية الأنساق العامة توفر في الواقع أداة قوية لفهم الأنساق الاجتماعية من خلال طرح المشكلات الاجتماعية على أساس ترابطي وليس بمعزل عن ما يحيط بهامن تفاعلات علاقات اجتماعية، وهو ما يساعد في عملية التنبؤ بما هو قادم جراء هذه التفاعلات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن على الباحث إدراك حقيقة مؤداها انه يجب دراسة هذه التفاعلات بالاعتماد على محددات الأنساق المعنية بالدراسة وقدرتها على التحكم الذاتي في تعاملاتها الداخلية وكذا قدرة استجابتها للتغذية الراجعة من البيئة الخارجية[1].

ثانيا: أدوات جمع البيانات

تساهم أدوات جمع البيانات المختلفة في جمع المعلومات اللازمة للبحث، لهذا فقد تم استخدام مجموعة من الأدوات التي تتماشى مع طبيعة المجتمع الأصلي الذي تجري فيه الدراسة الميدانية وذلك مع مراعاة الخصائص المختلفة لهذا المجتمع وقد استخدمنا الأدوات التالية:

1-الاستمارة: تعد استمارات البحث بأنواعها من أهم أدوات البحث في العلوم الاجتماعية وأكثرها انتشارا والاستمارة هي "نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف".

يتم ملؤها مباشرة عن طريق المقابلة الشخصية وتسمى الاستبيان وقد ترسل عن طريق البريد وتسمى الاستبيان البريدي، ويجب التفريق بين استمارة المقابلة التي يتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية وبين

[1]- خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ريحانة، 2003، ص 123.

دليل المقابلة حيث أن هذا الأخير يضم مجموعة من النقاط التي يجب على الباحث أن يناقشها مع المبحوث خلال الحوار الذي يدور بينهما،بينما استمارة المقابلة تكون مصممة بطريقة تحصر العناصر الأساسية التي يتشكل منها موضوع الدراسة وتستخدم فيها عادة مجموعة من الأسئلة تجمع بين المفتوحة والمغلقة ولما كانت عملية تصميم الاستمارة هذه عملية تحتاج إلى عناية خاصة وإلمام عام بأفراد البحث، قمنا بدراسة استطلاعية لمركز بلدية قريقر وبعض القرى والمداشر التابعة لها إضافة إلى مناقشة مع ممثلي مكتب النشاط الاجتماعي للبلدية أين استفسرنا على مختلف البرامج الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية المسيرة من طرف المكتب وعلى القوائم الإسمية للمستفيدين وعناوينهم، حيث تمكنا من تكوين خلفية عامة عن البحث.

وعلى إثر هذه الزيارة الاستطلاعية قمنا بإعداد الاستمارة وفي نفس الوقت قمنا بعرضها على الأساتذة لإبداء ملاحظات لتصاغ على ضوء هذه الملاحظات الاستمارة التجريبية التي نزلنا بها إلى الميدان، وجربت على مستفيدين يحملون نفس خصائص المجتمع الأصلي وبناء على ذلك اطمأن الباحث على معظم الأسئلة، إلا أننا قمنا بحذف بعضها وتعديل البعض سواء بالنسبة للصياغة اللغوية للأسئلة، أو بالنسبة لبعض الاحتمالات، إلى جانب عدم جدوى الاستمارة مع بعض المبحوثين بسبب الأمية مما جعل الباحث في أغلب الأحيان ببسط الأسئلة وبطرحها باللهجة الدارجة للوصول إلى الإجابة المطلوبة.

وهكذا تمت صياغة الاستمارة من جديد في صورتها النهائية لتغطي أهداف البحث مقسمة إلى خمسة أجزاء كالتالي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

الجزء الثاني:البيانات الخاصة بدور الخلية الجوارية التضامنية لاستفادة المواطن من سكن

الجزء الثالث: خاص بمعلومات التكفل الطبي بالحالات المعوزة

الجزء الرابع: خاص بوساطة الخلية الجوارية التضامنية في الاستفادة من المنحة

الجزء الخامس: خاص بالمعلومات الخاصة بالاستفادة من نشاطات الخلايا الجوارية التضامنية

وقد تم تغطية هذه المحاور في سؤال بين المغلقة والمفتوحة بغرض الاستفسار عن آراء المبحوثين في الدور الذي تلعبه الخلايا الجوارية التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية وسؤال أخير جاء كحوصلة لمعرفة مدى فعالية نشاط هذه الخلايا الجوارية واستفادة الحالات المعوزة من خدماتها وقد تم ملأ الاستمارة في مدة 15يوما حيث لجأنا إلى تبسيط الأسئلة وإعادة طرحها لأكثر من مرة ليفهم المبحوث السؤال خاصة بالنسبة للأشخاص الأميين حيث كانت إجاباتهم صريحة وواضحة.

2-الملاحظة:"لا جدال في أن الملاحظة تعد وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات في كافة مجالات العلوم المختلفة،فلا يقتصر استخدمها على علم دون الآخر"[1]،فالعلم يبدأ بالملاحظة وينتهي به للتحقق من صحة النتائج التي تم الوصول إليها، لذلك فإنه "من الصعب أن نتصور دراسة جادة للسلوك الاجتماعي لا تلعب فيها الملاحظة دورا هاما،ومما يزيد في أهمية الملاحظة أنها يمكن أن تستخدم في جميع أنواع البحوث الاجتماعية: الكشفية والوصفية والتجريبية"[2].

حيث تعتمد على مشاهدة الظواهر وتسجيل الحوادث أثناء وقوعها "وتتميز الملاحظة العلمية عن الملاحظة غير العلمية أنها لاتقتصر فقط على مجرد الحواس بل تتعين بأدوات علمية دقيقة للقياس فهي مشاهدة دقيقة لظاهرة ما مع الإستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة"[3].

ويمكننا تصنيف الملاحظة العلمية إلى:

الملاحظة البسيطة: التي تعتمد على المواقف الحية، وتستخدم في جمع وتصنيف وتحليل المعلومات والحقائق ولا تستخدم فيها أدوات للتأكد من صحتها، وتنقسم إلى:

1)الملاحظة البسيطة بغير المشاركة: لا تعتمد على أدوات للتأكد من صحتها، فهي تحدث تلقائيا في

---

[1]- عبد الله محمد عبد الرحمان،محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 283.

[2]- طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة : دار غريب، 1995، ص 77.

[3]- حسين رشوان، ميادين علم اجتماع ومناهج البحث العلمي الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص 139.

ظروف عادية لا تخرج عن حدود النظر والاستماع لموقف معين.

2)الملاحظة البسيطة بالمشاركة: "تتضمن مشاركة الباحث الفعلية في حياة الأفراد الخاضعين للدراسة"[1]،ومساهمته في مختلف الأنشطة التي يقومون بها في حياتهم اليومية.

وهناك الملاحظة المنظمة التي "تتسم بالدقة والضبط فهي ملاحظة معدة ومخططة بشكل مسبق وتستخدم غالبا في البحوث التشخيصية أو التجريبية أو البحوث التي تختبر فروضا سببية "[2].

وفي دراستنا هذه قد تم استخدام الملاحظة المنظمة للحصول على المعلومات المطلوبة التي تتعلق بموضوع البحث وأهدافه، والتي من الصعب، أن نكشف عنها عن طريق الاستمارة حيث تمكنا من معرفة بعض الخصائص التي يتميز بها المبحوثون تبين أنهم فقراء فعلا من خلال الأوضاع التي يعيشونها كما لاحظنا أن وكالة التنمية الاجتماعية قد وصلت إلى هؤلاء من خلال مختلف البرامج التي استفادوا منها إضافة إلى المشاريع الميدانية المجسدة من طرف مكتب وكالة تنشيط التنمية المحلية الموجود بالبلدية.

3-المقابلـة: تعتبر المقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات المطلوبة وتستخدم في مجالات متعددة "ويشيع استعمالها حين يكون للبيانات صلة وثيقة بآراء الأفراد أو ميولهم أو اتجاهاتهم نحو موضوع معين، كما تصلح المقابلة لجمع معلومات من مواقف ماضية أو مستقبلية يصعب فيها استخدام الملاحظة"[3].

وقد تم استخدام المقابلة مع ثلاث موظفين بدار البلدية وهم: رئيس مكتب النشاط الاجتماعي والتقني السامي المكلف بالشبكة الاجتماعية وعضو المجلس الشعبي البلدي ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية على مستوى البلدية مجال الدراسة حيث سجلنا الإجابات التالية:

1)رئيس مكتب النشاط الاجتماعي بتاريخ: 6 أفريل2018: بعد التحاور معه سجلنا ما يلي:أكد لنا أن برامج وكالة التنمية الاجتماعية وصلت للفئات المعوزة، كما أكد أن هناك من يعتمد على هذه المنحة فقط

---

[1]- **مرجع نفسه، ص 144.**

[2]- **عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مرجع سابق، ص 393.**

[3]- **جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، عمان: دار الثقافة والدار العلمية الدولية، 2000، ص 110.**

وهي دخله الوحيد' كما صرح لنا من خلال تعامله مع هذه الفئات حيث يرى أن كل المستفيدين مستحقين فعلا لهذه البرامج إلا أنه هناك بعض الفئات المستحقة ولكن لايسمح لها القانون مثل النساء الأرامل أو المطلقات دون أطفال، وكذا المرأة التي يتجاوز سن أبناءها 18 سنة ولم تبلغ 60 سنة وغير قادرة على المشاركة في منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

كما طرح مشكل تحويل رقم التأمين فمثلا عندما يكون شخص مستفيد من رقم تأمين خاص بمنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ويحول للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن بسبب بلوغه 60 سنة يقع مشكل في تحويل الرقم، حيث تطول الإجراءات كي يستفيد المعني من رقم التأمين من جديد.

2) التقني السامي المكلف بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية بتاريخ 7 أفريل 2018: الذي أكد لنا أيضاأن كل الفئات المستفيدة هي فئات معوزة ومستحقة للاستفادة، كما اقترح الإسراع في إجراءات الاستفادة والتسهيل في استخراج الوثائق حيث أن الظروف المادية لهذه الفئة لا تسمح لها بالذهاب لعدة مرات إلى مركز الولاية لاستخراج الوثائق ،كما أنهطرح مشكلة العزاب سوءا الذكور أو الإناث الذين يتجاوز سنهم30 سنة لايحق لهم الاستفادة أو العمل ضمن منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة و لا حتى ضمن منحة نشاطات الإدماج الاجتماعية واقترح كذلك التعجيل في الحصول على مختلف المنح خاصة الأشخاص المعاقين بنسبة 100 % خاصة وان أغلبهم أرباب أسر ودون دخل،كما اقترح إجراء لجنة طبية دورية على مستوى بلدية قريقر أو على مستوى البلديات المجاورة لها لتسهيل تنقل المواطنين إليها خاصة المعاقين حركيا وذوي الأمراض المزمنة خاصة وأن هذا الإجراء ضروري للحصول على المنحة والكثير من الأشخاص يجدون صعوبة في التنقل إلى الولاية.

3)السيد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وعضو المجلس الشعبي البلدي بتاريخ 08 أفريل 2018: أكد لنا أن لجنة الشؤون الاجتماعية على مستوى بلدية قريقر تدرس الشروط القانونية في الاستفادة قبل أن يستفيد المعني، وأكد لنا كذلك أن عدد المناصب غير كافي وأن هذه المنح وصلت للفقراء المستحقين لها وأن

اللجنة دائما تقوم بتصفية القوائم وشطب الأشخاص غير المستحقين الذين تحصلوا مؤخرا على منح أخرى ولا تتوفر فيهم شروط الاستفادة كما طرح مشكلة التأمين حيث أنه في بعض الأحيان خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يملكون رقم تأمين من قبل فإن إجراءات توقيف الرقم أو تحويله تحتاج إلى وقت ومصاريف مادية مما يؤدي بالمستفيدين خاصة العجزة المعوقين إلى عدم استكمال الإجراءات الإدارية للاستفادة من التغطية الاجتماعية.

إضافة إلى أنه طرح مشكلة البنات تحت كفالة الأب المصابات بمرض مزمن أو المعاقات فإنهن لا يستفدن من منحة إذا كان الأب له دخل رغم بلوغهن أكثر من 35 سنة ولم يتزوجن بعد فهو يعتبرهن بحاجة إلى أن يكون لهن منحة خاصة بهن، خاصة إذا كانت منحة الأب قليلة والعائلة كثيرة العدد.

4- الوثائق والسجلات: هناك بعض الحقائق والمعلومات التي يصعب ملاحظتها أو الكشف عنها من خلال الاستمارة لذلك تمت الاستعانة ببعض الوثائق والسجلات وخاصة المتعلقة بتاريخ البلدية وبطاقات الاستفادة من مختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية الخاصة بالمستفيدين لمعرفة تاريخ الاستفادة والتأكد من المعلومات المقدمة من طرف المبحوثين والتأكد كذلك من هوية المعنيين في حالة وجود تشابه في الأسماء دون أن ننسى الإحصاءات الخاصة بالسكان والسكن لعام 2008 المقدمة من طرف مصالح البلدية.

ثالثا: مجال الدراسة

تعبر مجالات الدراسة عن الإطار الخاص بالإجراءات الميدانية لها والذي يضم المجال المكاني، الزماني والبشري والتي نفصلها كما يلي:

01- المجال المكاني: تقع الدراسة ضمن المجال الجغرافي لوكالة التنمية الاجتماعية الفرع الجهوي بتبسة وتحديدا ببلدية قريقر وهي إحدى بلديات ولاية تبسة رقمها 14 رمزها البريدي 12046 وصنفت كبلدية سنة 1984 تابعة لدائرة بئر مقدم ، حيث تتكون من 11 مقاطعة منها 10 ريفية و01 حضرية، تبعد بلدية قريقر عن عاصمة الولاية بـ 65 كلم يمر عبرها الطريق الوطني رقم 02 الرابط بين ولاية تبسة

وولاية خنشلة والذي يربطها ببلدي الشريعة وبلدية الحمامات كما يربطها طريق ولائي رقم 83 بدائرة بئر مقدم، يحدها من الشمال بلدية مسكيانة والضلعة ومن الشرق دائرة بئر مقدم والشريعة ومن الجنوب بلدية بجن وعين الطويلة ومن الغرب ولاية أم البواقي وولاية خنشلة.

يتربع على بلدية قريقر أزيد من 5666 ساكن ويمثل عدد الأسر في البلدية حوالي 872 أسرة بسعة تقدر بـ 06 أفراد في كل أسرة ويتوزع سكان البلدية حسب الجنس كما يلي: حيث نجد أن عدد الذكور يقدر بـ 2866 فرد بنسبة 50.58% أما عدد الإناث فيقدر بـ 2800 فرد بنسبة تقدر بـ 49.41%.

تقع بلدية قريقر على هضاب عليا تحدها من الشمال و الغرب جبال ومناطق شبه جبلية والتي تضم مناطق غابية حيث أن طبيعتها الجغرافية تميزها بشتاء قارص شديد البرودة يتميز بالجليد والضباب وأحيانا بتساقط الثلوج على مرتفعاتها أما الصيف فهر حار وجاف لوقوعها ضمن المناخ القاري.

02- المجال البشري: يعد المجال البشري للدراسة عينة تمثل المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية وتفاوت مجالات الاستفادة والفئات التي ينتمون إليها، على اعتبار أن برامج وكالة التنمية الاجتماعية موجهة حسب أهدافها لفئات مختلفة من المجتمع، حيث نجد من بين الفئات المستفيدين من برامج الدعم والمساعدة، والذين يمثلون الفئات الهشة والضعيفة غير القادرة على العمل والكسب، في حين نجد المستفيد من برامج الإدماج الاجتماعي هم من الفئة القادرة على العمل والقوى الناشطة سواء كانت مؤهلة أو غير مؤهلة، والتي تسعى الوكالة لتأهيلهم واستثمارهم اجتماعيا، كما نجد من بينهم أيضا بعض ممثلي الحركة الجمعوية الذين تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية على مشاركتهم في اقتراح مشاريع التنمية الجماعية لإنجاز مشاريع تساهم في تحقيق مؤسسات اجتماعية ومنشئات قاعدية يستفيد منها المجتمع المحلي، ويمثل المستفيدين من برامج الوكالة نسبة08% من إجمالي سكان البلدية، ليكون عدد المستفيدين 520 مستفيدا حسب الوثائق المقدمة من مكتب النشاط الاجتماعي والمصالح التقنية للبلدية.

03- المجال الزمني: لقد بدأ المجال الزمني الفعلي للدراسة خلال شهر جانفي من سنة 2018 أين بدأ الباحث في التوجه نحو اختيار موضوع رسالة التخرج للماستر من خلال تحديده لموضوع الدراسة ووضع التصور النظري له حيث كانت هناك مرحلة استكشافية للموضوع انطلاقا من ملاحظة المحيط الاجتماعي وتقييم أولي للأوضاع السوسيواقتصادية لأفراد المجتمع المحلي بالإضافة إلى كوننا على دراية كاملة ببرامج وكالة التنمية الاجتماعية ونشاط الخلايا الجوارية التضامنية، لتنتهي المرحلة ببلورة فكرة عامة عن الموضوع والنتائج المنتظرة من دراستنا، مما يتيح التعرف أكثر على مشكلة البحث وكذلك تَهيئة الفئة المستهدفة في هذا المجال للتجاوب أكثر في المرحلة الأخيرة من البحث والتي انطلقت بداية من شهر مارس 2018 حيث قمنا بجمع كل المعلومات المتعلقة بالموضوع، وصولا إلى مرحلة إعداد الاستمارة وتحكيمها وتوزيعها للتجربة، ليتم توزيعها بشكل نهائي بعد إجراء بعض التعديلات المشار إليها من طرف بعض الأساتذة المحكمين وكذا نتائج التوزيع التجريبي، لتنتهي الفترة الأخيرة بجمع الاستمارات وتفريغها بداية شهر أفريل 2018.

رابعا: عينة الدراسة

العينة: هي تلك الطريقة التي يختار جزء من مجتمع البحث لكي نحكم على الكل وغالبا ما يجد الباحث نفسه غير قادر على دراسة جميع مفردات البحث علاوة على أن دراسة مجتمع ككل قد تكون مضيعة للوقت وتبديدا للجهد والمال بغير مبرر" نظرا لتجانس مجتمع البحث (وجود مختلف الفئات، الهدف من البحث متقارب لأن الأفراد المعنين هم المستفيدون من برامج وكالة التنمية الإجتماعية) ونظرا لكون الهدف من البحث هو معرفة مدى تحسين ظروف الفرد الجزائري المعوز إخترنا عينة تتكون من 10 % من المجموع الكلي للمستفيدين وهو 520 شخص مستفيد وطبقنا العينة العشوائية البسيطة وذلك خدمة لأغراض البحث، وقدشملت عينة البحث الأسرة الحضرية والريفية معا نظرا لكون الأشخاص المعنيين بالبحث المستفيدون من برنامج وكالة التنمية الإجتماعية القاطنين بالمناطق الحضرية الريفية معا، ونقصد بالأسرة

الحضرية تلك التي تقطن بمركز بلدية قريقر والأسرة الريفية تلك التي تقيم خارج مركز البلدية أي في القرى والأرياف التابعة لها حيث شملت الدراسة 22 أسرة ريفية و30 أسرة حضرية (وذلك تبعا لعدد السكان الذي يقل كلما اتجهنا من المناطق الحضرية نحو المناطق الريفية).

الفئة / البلدية	المنحة الجزافية للتضامن AFS	منحة نشاط الادماج الاجتماعي DAIS	منحة إدماج حاملي الشهادات PID	الجزائر البيضاء	الحركة الجمعوية
بلدية قريقر	440	70	5	2	3
المجموع	440	70	5	2	3

الجدول رقم (01): يبين عدد المستفيدين من برامج وكالة التنمية الاجتماعية ببلدية قريقر

الجانب التطبيقي

الفصل السادس: تفريغ وتحليل البيانات وعرض النتائج

1/ تفريغ وتحليل البيانات

2/ عرض نتائج الدراسة

أولا: تفريغ وتحليل البيانات

الفئة العمرية للذكور	التكرار	النسبة المئوية	الفئة العمرية للإناث	التكرار	النسبة المئوية
30 -20	06	%11.54	30 -20	03	%5.77
40 -30	07	%13.46	40 -30	06	%11.54
50 -40	10	%19.23	50 -40	04	%7.69
60 -50	05	%9.61	60 -50	04	%7.69
فما فوق60	04	%7.69	فما فوق60	03	%5.77
المجموع	32	%61.53	المجموع	20	%38.47

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

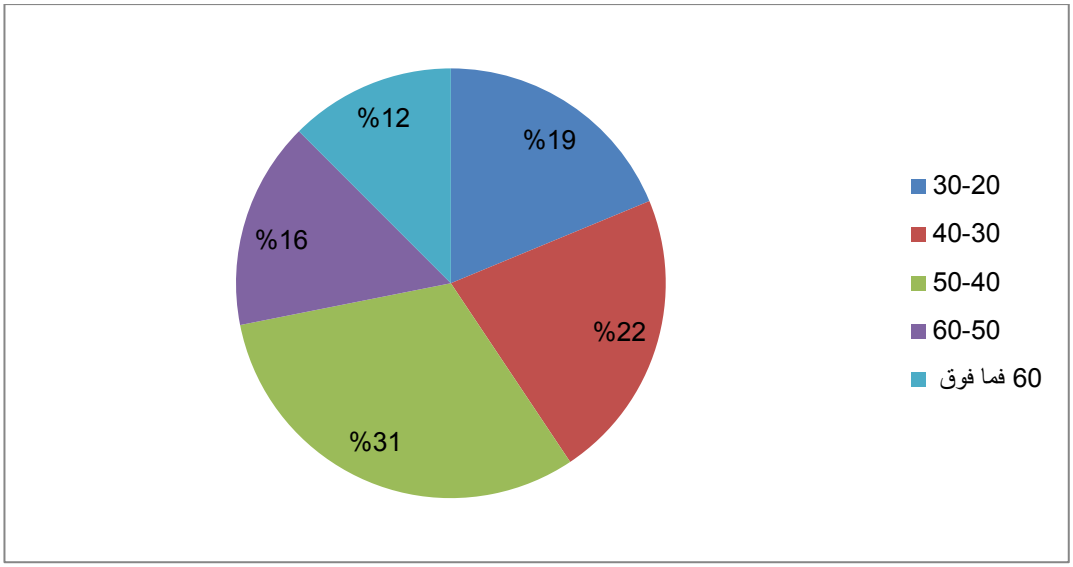

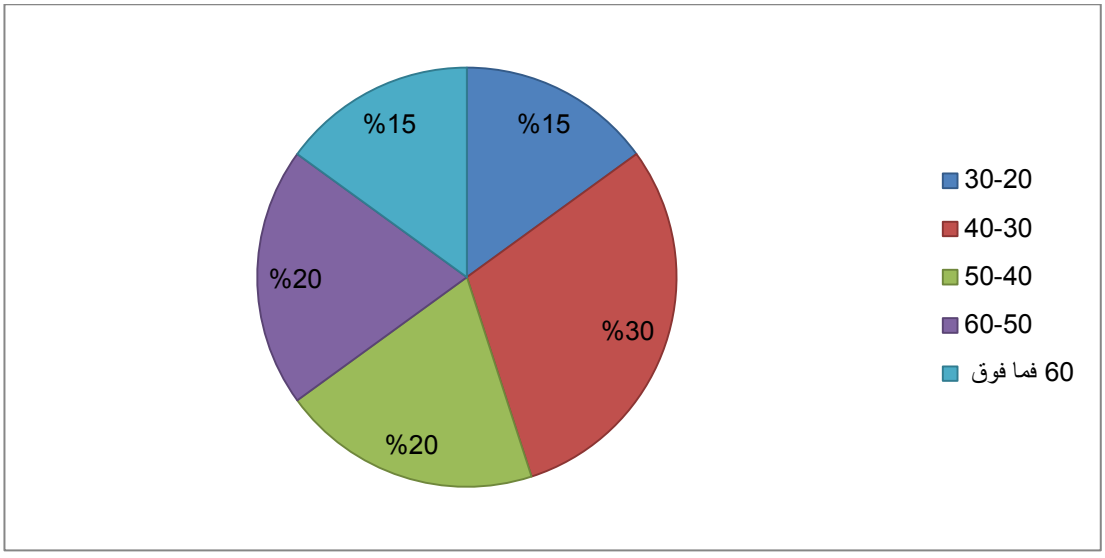

الشكل رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مئوية لأفراد عينة بحثنا بالنسبة لفئة الذكور هي الفئة العمرية التي تتراوح أعمار أفرادها بين 40-50 سنة وهي الفئة القادرة على القيام بمختلف الاعمال، تليها الفئة العمرية من 330-40 ثم الفئة من 20-30 ثم الفئة من 50-60 وأخيرا الفئة العمرية من 60سنة فأكثر، أما بالنسبة لفئة الإناث فإننا نلاحظ أن أعلى نسبة موجودة لدى الفئة العمرية من 30-40 سنة ثم تليها الفئات العمرية الأخرى، وقد بدى واضحا من خلال هذا الجدول سيطرة المجتمع الذكوري.

السكن	التكرارات	النسبة المئوية
ملك	34	%65.38
مستأجر	08	%15.39
أخرى	10	%19.23
المجموع	52	%100

الجدول رقم (03):جدول يوضح ملكية المسكن من عدمه

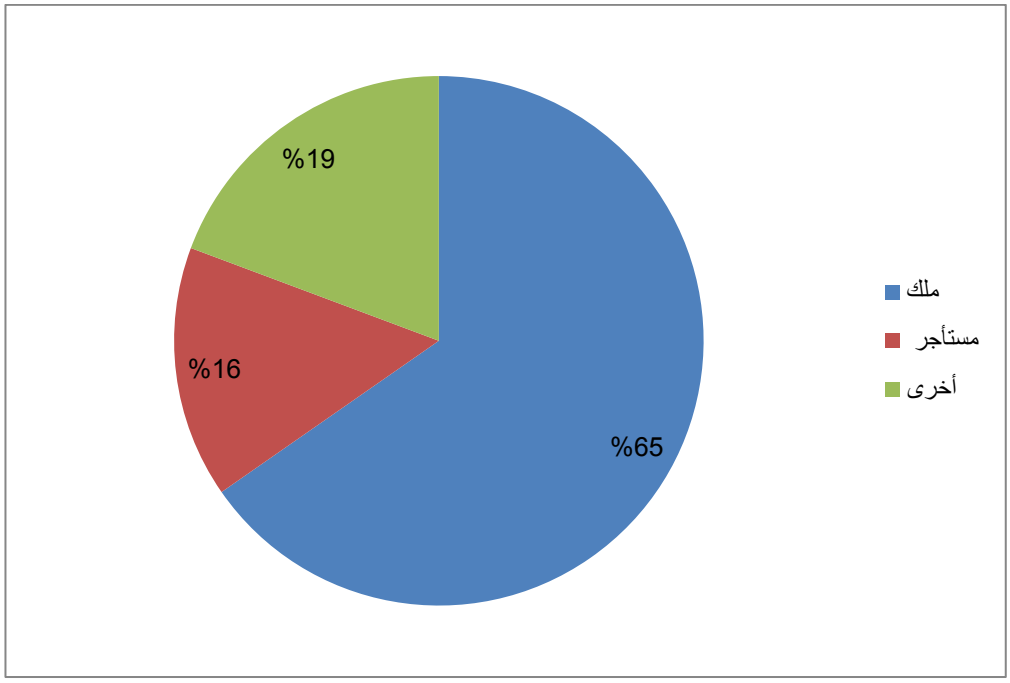

الشكل رقم (02):جدول يوضح ملكية المسكن من عدمه

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مئوية الخاصة باستفادة أفراد عينة بحثنا من سكن لائق (ملك خاصة البناء الريفي) كان بفضل الدور الفعال الذي تلعبه الخلية الجوارية التضامنية لدى مختلف الهيئات لتمكين الشرائح الاجتماعية الهشة والمعوزة الاستفادة من سكن بمختلف صيغه (السكن الاجتماعي' البناء الريفي' الترقوي المدعم)، وهو ما تعبر عنه النسبة 65.38%بحيث استفاد العديد من الفئات المعوزة سكنات على مستوى المقاطعات الريفية لبلدية قريقر حيث أعطيت التحقيقات الاجتماعية التي تقوم بها الخلية الجوارية التضامنية جانب كبير من الأهمية من طرف المسؤولين المحليين (الولاية' الدائرة' البلدية).

الاستفادة من رقم التأمين	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	49	%94.23
لا	03	%5.77
المجموع	52	%100

الجدول رقم (04): يوضح الاستفادة من رقم التأمين من عدمها

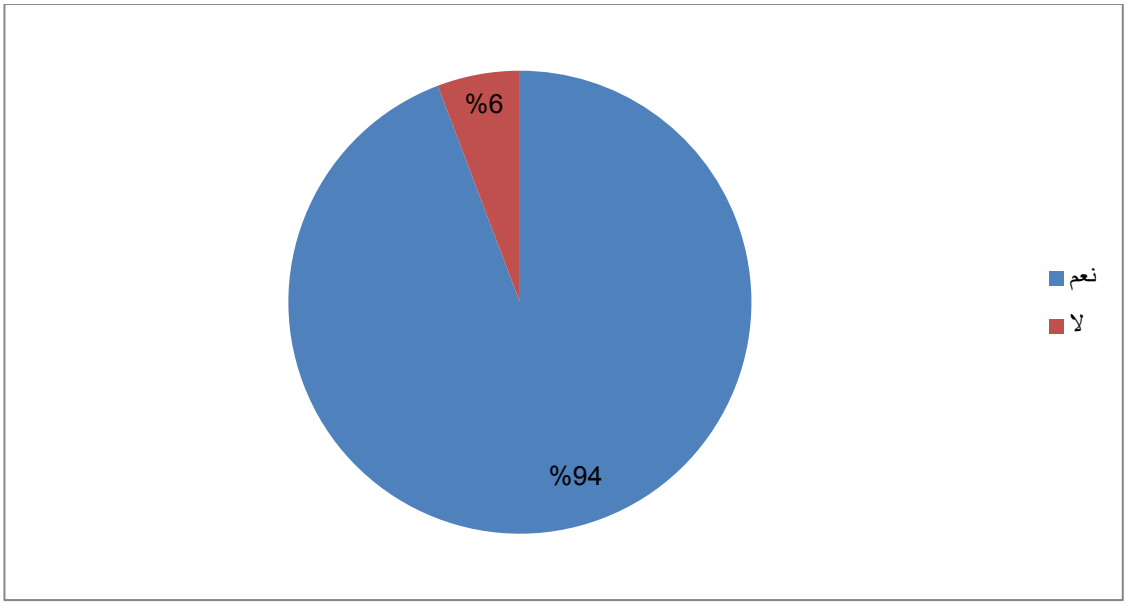

الشكل رقم (03): يوضح الاستفادة من رقم التأمين من عدمها

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد عينة بحثنا مستفيدين من رقم التأمين الاجتماعي خاصة بالنسبة للفئة العمرية التي يعاني أفرادها من أمراض مزمنة وهو ما تعبر عنه نسبة 94.23%

الاستفادة من المنحة	مجال مساعدة المنحة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	في الإيجار	04	%7.69
	في الحصول على رقم الضمان الاجتماعي	20	%38.47
	في الحصول على دفتر العلاج المجاني	10	%19.23
	في التغذية	08	%15.38
	مصاريف مختلفة	10	%19.23
لا	//	//	
المجموع		52	%100

الجدول رقم (05): مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين

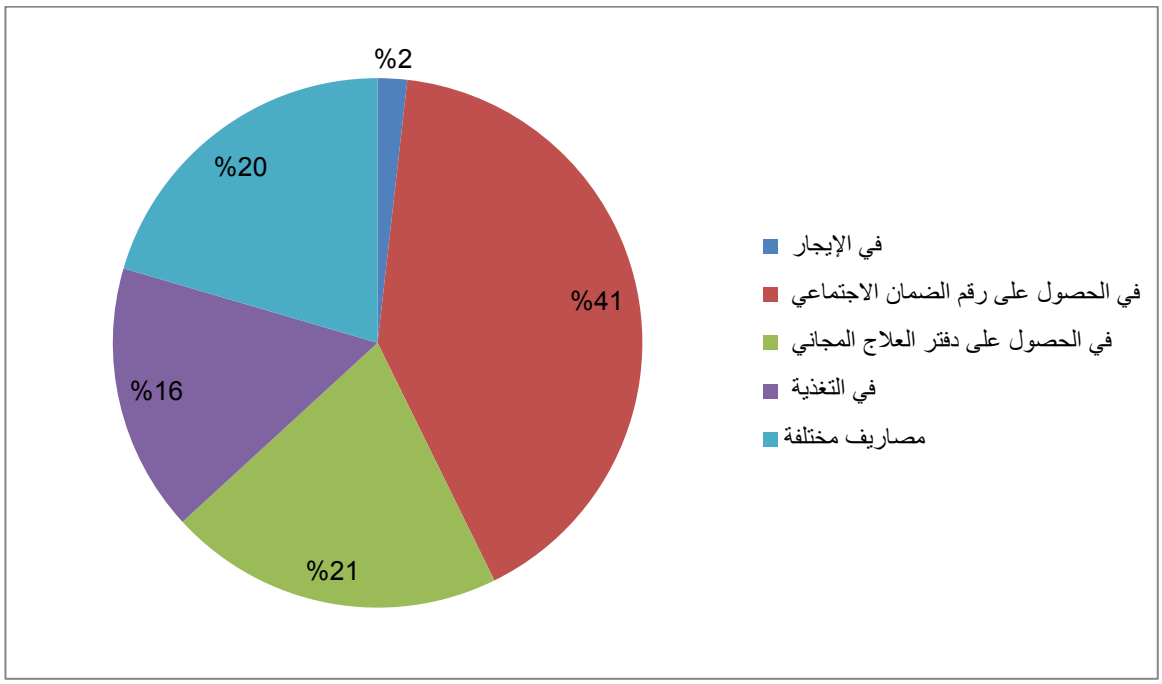

الجدول رقم (04): مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مئوية لأفراد عينة بحثنا هي التي تمكنت من الحصول على رقم للضمان الاجتماعي بفضل استفادتها من منحة شهرية بحيث يعبر عنها العدد 20 تليها نسبة الحصول على دفتر العلاج المجاني فالمصاريف المختلفة لأفراد العينة ثم التغذية وأخيرا الإيجار وهو ما يعكس مدى مساهمة هذه المنحة في تحسين ظروف المستفيدين من هذه البرامج.

المستفيدون من البرامج	التكرار	النسبة المئوية
AFS المنحة الجزافية للتضامن	440	%84.61
DAIS جهاز نشاط الادماج الاجتماعي	70	%13.46
PIDجهاز حاملي الشهادات الجامعية	05	%0.96
مشروع الجزائر البيضاء	02	%0.39
ممثلي الحركة الجمعوية	03	%0.58
المجموع	520	%100

الجدول رقم (06):توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية

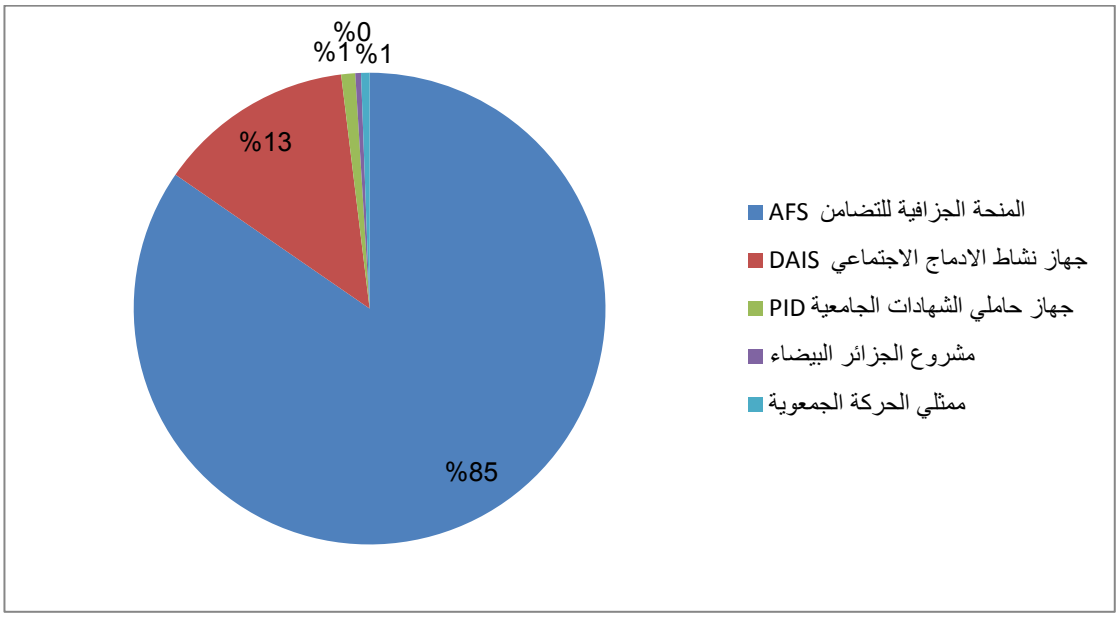

الشكل رقم (05):توزيع المستفيدين من برامج التشغيل والإدماج وبرامج الدعم والمساعدة الاجتماعية

التعليق

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة مئوية لأفراد عينة بحثنا هي المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن باعتبار أن هذه المنحة تضم العديد من الفئات ومنها على سبيل المثال فئة الأشخاص المسنين، الأرامل ' المطلقات، فئة الأمراض المزمنة، العائلات المتكفلة بمعاقين على اختلاف طبيعة إعاقتهم' ثم تليها منحة جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي التي يستفيد منها أساسا أرباب العائلات المعوزة و بنسبة ضئيلة جدا فئة الجامعيين.

كيفية الاستفادة من البرنامج	التكرارات	النسبة المئوية
عن طـريق تكـوين ملف	42	%80.77
عن طريق وسـاطة الخلية الجوارية	10	%19.23
طرق أخرى	00	%00
المجموع	52	%100

الجدول رقم (07): كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية

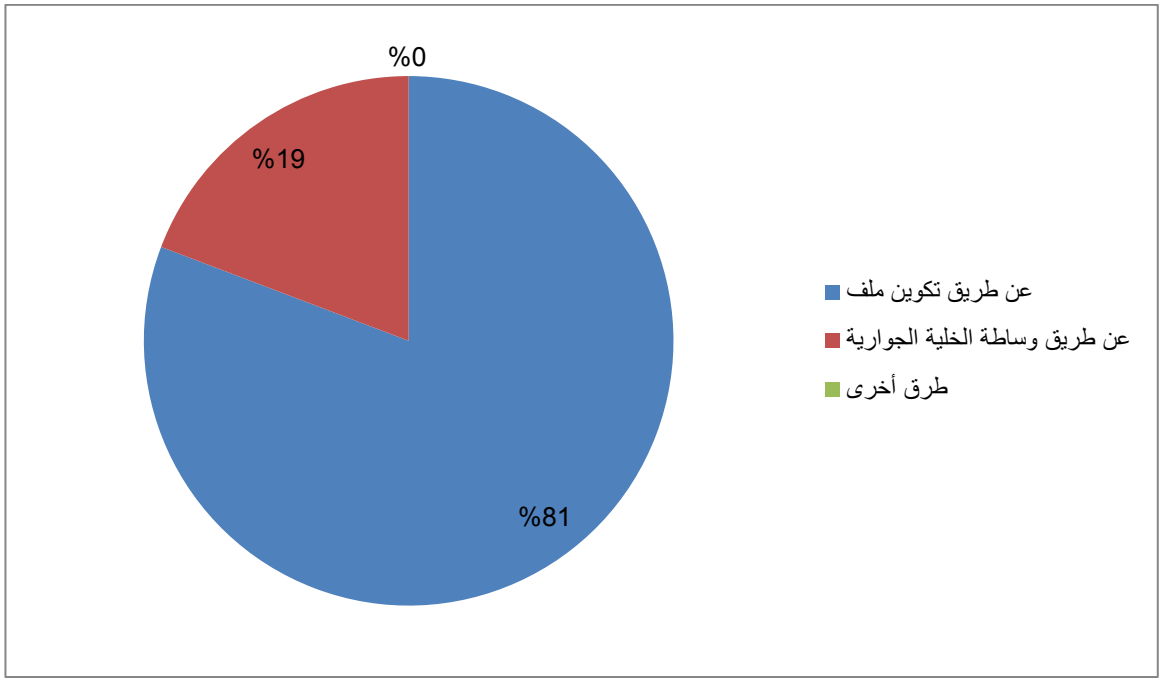

الشكل رقم (06): كيفية الاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية

التعليق

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة مئوية لأفراد عينة بحثنا مجسدة في الاستفادة من برامج وكالة التنمية الاجتماعية عن طريق تكوين ملف إداري وإيداع على مستوى الهيئات المعنية سواء البلدية أو مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن بالولاية بتكرر قدر بـ 42 حالة ثم يأتي بعدها دور الخلية الجوارية التضامنية من خلال القيام بوساطة إدارية لدى الهيئات المعنية.

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	24 فحوصات طبية	%46.15
	02 جلسات نفسية	%3.85
	18 وساطة اجتماعية	%34.62
	05 تحقيقات أسرية	%9.61
لا	03	%5.77
المجموع	52	%100

الجدول رقم (08): يوضح مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية

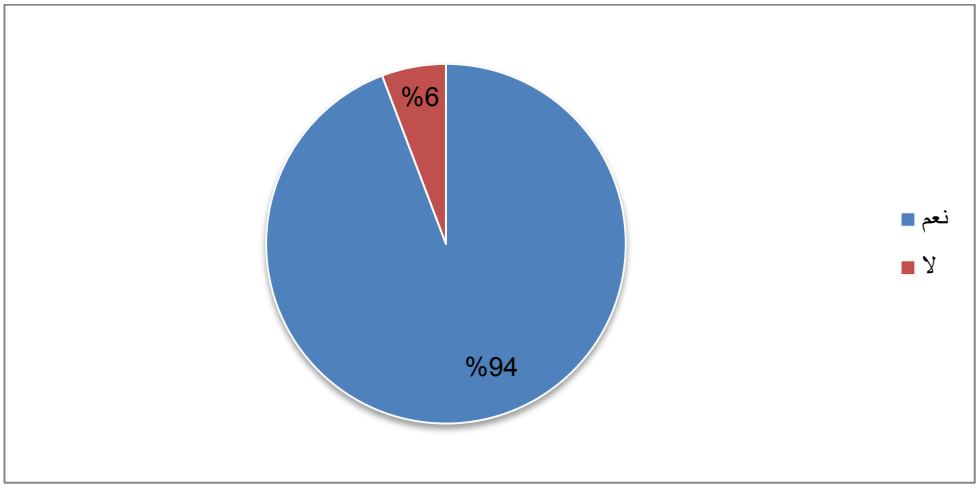

الشكل رقم (07): يوضح مدى استفادة المبحوثين من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية

التعليق

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة مئوية لأفراد عينة بحثنا التي تمكنت من الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية التضامنية لبلدية قريقر، هي تلك الفئة التي تلقت فحوصات طبية من ظرف طبيب الخلية سواء بمقر الخلية الجوارية التضامنية والمقابل لمكتب بريد قريقر أو التي تنقل ميدانيا لمقر إقامتها، خاصة بالنسبة لفئة المسنين والمرضى المزمنين والمعوقين المتواجدين على مستوى المقاطعات الريفية للبلدية، يليها عنصر الوساطة وهو من ضمن مهامي كمساعد اجتماعي بالخلية الجوارية التضامنية حيث يتم القيام بها لدى مختلف الإدارات والهيئات والوكالات والمؤسسات العمومية إلى جانب نشاط الاستقبال،التوجيه، المرافقة والتحقيقات الاجتماعية الواردة إلينا من مختلف الإدارات.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها وتحليل الجداول الإحصائية توصلنا إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة والكشف عن الغموض الذي يحيط بالموضوع وذلك كمايلي:

التساؤل الأول: ما دور الخلية الجوارية التضامنية في التمكين من الاستفادة من سكن بكل صيغه؟

من خلال الجدول الإحصائي رقم 03 يتبين لنا بكل وضوح الدور الفعال والمهم الذي تسهر الخلية الجوارية بجميع أعضائها على تحقيقه وتجسيده على أرض الواقع وهو تحسين ظروف إقامة المواطن الجزائري من خلال تمكينه من الاستفادة من سكن لائق في إطار برامج السكن المختلفة، وهذه النتيجة تعكسها النسبة المئوية 65.38% من مجموع أفراد مجتمع الدراسة، حيث لاحظنا من خلال تنقلاتنا الميدانية للمداشر والقرى والمقاطعات الريفية مدى رضا الأفراد على الجهود الكبيرة التي تبذلها الخلايا الجوارية التضامنية في سبيل تحقيق غاية مسطرة وفق استراتيجيات وسياسات تنموية مختلفة من قبل السلطات العليا في البلاد ألا وهي تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطن الجزائري خاصة في المناطق النائية والمعزولة وهو مالاحظناه فعلا على أرض الواقع.

التساؤل الثاني: هل تمكن طبيب الخلية الجوارية من تقديم تكفل طبي لفائدة الفئات المعوزة؟

من خلال الجدول الإحصائي رقم 08 يتضح جليا العدد المعتبر للفحوصات الطبية التي يقوم بها الطبيب على مستوى مقر العمل أو على مستوى البلديات التابعة لمجال تدخل الخلية الجوارية التضامنية وأيضا مقاطعاتها الريفية، بحيث نلاحظ يوميا إقبال عدد كبير من المواطنين خاصة فئة المعوزين على مقر الخلية أين يقومالطبيب بالكشف والفحص الطبي بالإضافة إلى توجيه الحالات المرضية والتيتأخذ الطابع الاستعجالي إلى مختلف المؤسسات الصحية وكذا الأطباء المختصينكما يقوم بالوساطة لفائدة الأشخاص الذين يعيشون في وضع اجتماعي صعبلدى مختلف الجهات (المؤسسات العمومية الصحية ' الأطباء الأخصائيين)،كما يقوم بتقديم أدوية مجانية لفائدة الأشخاص المعوزين.

التساؤل الثالث: هل تمت استفادة الأشخاص المعوزين من المنحة بوساطة من الخلية الجوارية ؟

من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة باستفادة الفئات المعوزة من منحة شهرية يتبين لنا جليا الدور الفعال الذي تقوم به الخلية الجوارية التضامنية من أجل تمكينمختلف الشرائح الهشة في وسط المجتمع الجزائري لاسيما فئة الأشخاص المسنين،المرأة ربة البيت الأرملة أو المطلقة، فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، الأشخاص الذين ليس لهم مأوى، المرضى المزمنين، وشريحة المعوزين، بحيث تسعى الخلية من خلال أعضائها باتباع كل الطرق التي تسهل على المواطن وتقربه أكثر من الإدارات المعنية طبعا بوساطة من الخلية الجوارية وهو ما لامسناه خلال سنوات عملنا بها ففي غالب الأحوال فإن الحالات الاجتماعية التي تتكفل بها الخلية الجوارية التضامنية تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المسؤولين.

التساؤل الرابع: هل استفاد المبحوثون من الخدمات التي تقدمها الخلية الجوارية التضامنية؟

بالنظر إلى الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 08 يتبين لنا مدى استفادة الأفراد المبحوثين من مختلف الخدمات والنشاطات التي تقدمها الخلية الجوارية التضامنية لبلدية قريقر خاصة للفئات الهشة والمعوزة والتي تعيش في وضع اجتماعي صعب، وذلك من خلال تقديم الفحوصات الطبية بنسبة 46.15%، بالإضافة إلى التكفل الاجتماعي عن طريق توجيه الحالات الاجتماعية أو القيام بوساطة خاصة الإدارية لفائدتها بل أحيانا يتم مرافقتها إلى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة، أو تزويدها بمختلف المساعداتالاجتماعية.

الخاتمة

الخاتمـــــة

في نهاية هذه الدراسة وانطلاقا من التساؤل الرئيسي الذي يدور حول مدى فعالية نشاط الخلايا الجوارية التضامنية في تحسين ظروف عيش الفرد الجزائري، وكيف ساهمت هذه الأخيرة في ذلك من خلال البرامج الخاصة بالأفراد أو بالجماعات السكانية خاصة تلك تقدمها للأسرة سواء القاطنة بالمناطق المعزولة وهذا كله من أجل تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، ولذلك وجهت وكالة التنمية الاجتماعية اهتمامها بالفرد باعتباره اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات وتقدمها هو مقدمة منطقية لتقدمه فمن خلال المعطيات الميدانية الواردة في الجداول الإحصائية نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين صرحوا بمساهمة البرامج الخاصة بوكالة التنمية الاجتماعية وبنشاط الخلايا الجوارية التضامنية في تحسين ظروفهم الاجتماعية بلغت نسبة 100% حيث ساعدتهم في مجالات مختلفة كل حسب حالته (الحصول على رقم التأمين، تسديد الإيجار، التغذية).

فمن خلال بيانات البحث الميداني التي أظهرت أن وكالة التنمية الاجتماعية ببرامجها حسنت من الظروف الصعبة التي تعيشها الأسر الفقيرة في جميع الميادين واستطاعت أن تصل إلى الأسر الموجودة بالقرى والمداشر ليتحصلوا على حقوقهم من خلال الإستفادة من جميع برامجها كل على حسب حالته وعلى حسب المنحة التي تتماشى مع هذه الحالة المستهدفة.

ورغم كل ما حققته فإنها مازالت تسعى لتحقيق الأفضل من خلال محاولاتها المستمرة للتحسين من برامجها وذلك من خلال فتح فروع جهوية وخلايا جوارية تضامنية جديدة هذه الأخيرة التي تعتبر العمود الفقري لوكالة التنمية الاجتماعية وهذا كله من أجل خدمة الفرد والمجتمع وخدمة الأسرة الفقيرة من وجهة دفع عجلة التنمية إلى الأمام والنهوض بالمجتمع الجزائري ككل من جهة أخرى.

وفي الأخير ومن خلال الدراسة الميدانية ومن خلال المقابلة التي أجريت مع التقني السامي المكلف بتسيير جهاز الشبكة الاجتماعية لبلدية قريقر والسيد رئيس مكتب النشاط الاجتماعي والسيد رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية وعضو بالمجلس الشعبي البلدي خرجنا بجملة من الاقتراحات التي نفصلها كما يلي:

1/ هناك بعض الفئات التي نقترح إدراجها للحصول على المنح وهي:

أ – النساء الأرامل أو المطلقات دون أطفال أو الذين تجاوز سن أبناءهن 18 سنة ولا يقدرن على العمل لأسباب اجتماعية أو صحية ضمن منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.

ب– الأشخاص العازبون (ذكور أو إناث) الذين يتجاوز سنهم 30 سنة لا يحق لهم الاستفادة من منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ولا منحة نشاطات الإدماج الاجتماعية.

2/ عند تحويل مستفيد ما من برنامج إلى آخر فإن إجراءات تحويل رقم التأمين تطول لذلك نقترح التعجيل في إجراءات الاستفادة من التغطية الاجتماعية خاصة بالنسبة للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة كالسرطان أو القصور الكلوي.

3/ إجراء لجنة طبية دورية بالنسبة للأشخاص المعاقين أو المصابين بأمراض مزمنة على مستوى بلدية قريقر أو البلديات التابعة لمجال تدخل الخلية الجوارية التضامنية وهذا لتسهيل تنقل هؤلاء الأشخاص بدلا من التنقل إلى مقر الولاية، وهذا للإسراع في عملية الإستفادة من المنح خاصة وأن معضهم أرباب عائلات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

2- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل مشاريع البيئة في الجزائر (دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة)، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر الدولي حول (سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

3- جودت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي، عمان: دار الثقافة والدار العلمية الدولية، 2000.

4- حسين رشوان، ميادين علم اجتماع ومناهج البحث العلمي الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.

5- حسين، رحيم، "التنمية والعولمة، إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة تلمسان: الجزائر، 2003.

6- خالد حامد، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط01، 2010.

7- خالد حامد، المدخل إلى علم الاجتماع، الجسور للنشر والتوزع، الجزائر، ط01، 2008.

8- خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار ريحانة، 2003.

9- خليل عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان، موقع كتب عربية للنشر الإلكتروني.

10- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

11- طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، القاهرة : دار غريب، 1995.

12- طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

13- سامية محمد فهمي، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1976.

14- عبد الرجمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط01، 2005.

15- عبد الله محمد عبد الرحمان، محمد علي البدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2002.

16- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط03، 2010.

17- عيسى بن ناصر: "مشكلة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة تلمسان: الجزائر، 2003.

18- فاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، دار النشر، بيروت، لبنان، د. ت.

19- فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط01، 2002.

20- لطيفة طبال، التفسير الاجتماعي ودوره في تغيير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 08، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البليدة.

21- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد (سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الوعي للنشر والتوزيع، ط01، 2013.

22- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه (سلسلة مشكلات الحضارة)، دار الفكر، دمشق، ط06، 2006.

23- محمد عبد الفتاح، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2003.

24- محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1991.

25- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، دار وائل للنشر، الأردن، ط02، 1999.

26- محمود حسن، الخدمات الاجتماعية المقارنة، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، د. ت.

27- محمود حسن، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

28- مزروعة مصطفى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في ترقية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، سنة 2011/2010.

29- منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2012.

30- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

ب- المراسيم التنفيذية والقرارات والملتقيات

31- الملتقى الوطني حول الخلايا الحوارية: التضامن، شعور بالمواطنة، سيدي فرج 13 و14 أكتوبر 1997.

32- عن مقرر إنشاء وتنظيم وسير خلايا القارب التابعة لمديرية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحياة الجمعوية لمحافظة الجزائر الكبرى سابقا.

33- القرار رقم 08 الصادر في 1998/11/17.

34- المرسوم التنفيذي رقم 08-307 المؤرخ في 27 رمضان عام 1429 هـ الموافق ل-27 سبتمبر 2008 م، المتعلق بالخلايا الحوارية للتضامن.

35- المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صغر عام 1417 هـ الموافق ل 29 يونيو 1996 م، المتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي.

ج- المجلات

36- رسالة وكالة التنمية الاجتماعية نشرة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، العدد01، الجزائر، أفريل، جوان 2004.

37- رسالة وكالة التنمية الاجتماعية نشرة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، العدد 02، الجزائر، جويلية، سبتمبر 2004.

38- رسالة وكالة التنمية الاجتماعية قشرة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، العدد 03، الجزائر، نوفمبر، 2005.

39- رسالة وكالة التنمية الاجتماعية نشرة إعلامية لوكالة التنمية الاجتماعية، العدد 04، الجزائر، ماي، 2007.

د/ القواميس

40- المعتمد، القاموس المدرسي عربي، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

هـ- الرسائل الجامعية

41- بلخيري كمال، التنمية والتخطيط الأسري في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوره، جامعة باتنة، 2009.

42- بن عمر سامية الأسر، والتنشئة الاجتماعية للطفل، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2004.

43- قلمامي سناء، صراع الأجيال حول القيم الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2003.

44- لبرش راضية، نظام الزواج في الريف الجزائري بين الثابت والمتغير، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2002.

45- مزروعة مصطفى، دور وكالة التنمية الاجتماعية في ترقية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر .2. سنة 2011/2010.

و- التقارير

46- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لسنة 2010.

47- بن قرينة محمد حمزة، فروحات حدة: تقييم نور المؤسسات المالية في تمويل مشاريع البيئة في الجزائر (دراسة حالة مشرح الجزائر البيضاء بورقلة)، ورقة علمية مقدمة للمؤشر الدولي حول (سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

48- SAFAR ZITOUN MADANI, LES CELLULES DE Proximité, UN CONCEPT AMBIGU, TRAIT D'UNION, LE BULLETIN du GREPS, 1998.

49- Lorenzo G. Beliu, Development and Development Paradigms, food and agriculture organization of the united nations, 2011.

50- Belattaf Matouk, économie du développement ,office des publications universitaire .

51- Odile Bovar, et autres, Dossier Les indicateurs de développement durable.

52- Agence De Développement Sociale, manuel de procédures, version définitive décembre 1997.

الملاحق

الملحق رقم 01

استمارة الاستبيان

السنة الدراسية : 2018/2017

استمـارة البحث

أولا : البيانات الشخصية للمبحوث .

1- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن ☐ سنة

3- الحالة العائلية متزوج (ة) ☐ أعزب (ة) ☐

مطلق(ة) ☐ أرمل ☐ شخص يعيش بمفرده ☐

4- ما هو عدد أفراد أسرتك .....

5- المستوى التعليمي أمي ☐

مدرسة قرانية ☐

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

ثانيا : البيانات الخاصة بالاستفادة من برامج وكالة التنمية الإجتماعية

6-هل استفدت من برامج التشغيل والإدماج نعم ☐ لا ☐

7- في حالة الإجابة بنعم ماهو البرنامج الذي استفدت منه

-برنامج منحة إدماج الجامعيين ☐

-برنامج منحة نشاطات الإدماج الإجتماعية ☐

- برنامج نشاطات الحاجيات الجماعية ☐

8-هل استفدت من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية نعم ☐ لا ☐

9-في حالة الإجابة بنعم ماهو البرنامج الذي استفدت منه

- المنحة الجزافية للتضامن ☐ منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة ☐

10- متى إستفدت هل في الفترة الممتدة من

☐ 2011-2009

☐ 2015-2012

☐ 2018-2016

11 -كيف إستفدت من البرنامج

عن طريق تكوين ملف ☐ طرق أخرى تذكر .....

12-هل أنت مؤمن إجتماعيا نعم ☐ لا ☐

13-إذا كان الجواب بـ لا لماذا .....

14-هل ساهمت هذه المنحة في تحسين دخلك نعم ☐ لا ☐

15- إذا كان الجواب بنعم في ماذا ساعدتك :

-في الإيجار ☐

-في الحصول على رقم الضمان الاجتماعي ☐

-في الحصول على دفتر العلاج المجاني ☐

-في التغذية ☐

- أخرى تذكر ☐

16- هل هذه المنحة كافية لتلبية حاجياتك الأساسية نعم ☐ لا ☐

17- هل هناك شخص آخر مستفيد من منحة في أسرتك نعم ☐ لا ☐

ثالثا :معلومات عن السكن

18- هل مسكنك الذي تقيم فيه ملك ☐ مستأجر ☐ أخرى تذكر .....

19 -ما نوعه

مسكن قديم ☐

مسكن قرميدي ☐

مسكن مسقف بالزنك ☐

مسكن حديث ☐

أخرى ☐

20- هل يتوفر مسكنك على

الكهرباء ☐

الماء ☐

الغاز ☐

قنوات صرف المياه ☐

21- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية : ثلاجة ☐

تلفاز ☐

مذياع ☐

هوائي مقعر ☐

22-ماهو عدد الغرف الموجودة به .....

23-هل هو مسكن فردي ☐ أم جماعي ☐

24-ماهو متوسط فاتورة الكهرباء والغاز والماء التي ستتددها من 500 دج الى 1000 ☐

من1001دج الى 2000 ☐

أكثر من 2000 دج ☐

25-هل لديك موارد مالية أخرى

نعم ☐ لا ☐

26-اذا كان الجواب بنعم ماهي .....

رابعا : معلومات خاصة ببرنامج مشاريع التنمية الجماعية والخلايا الجوارية

27 - هل استفاد المشته الذي تسكن فيه من برنامج مشاريع التنمية الجماعية الخاص بوكالة التنمية الاجتماعية نعم ☐ لا ☐

28- إذا كان الجواب بنعم ماهو المشروع الذي إستفادت منه المنطقة

- إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب ☐
- إنجاز شبكة الكهرباء ☐
- إنجاز شبكة التطهير ☐
- فك العزلة ☐

- إنجاز وتجهيز قاعة علاج ☐
- تهيئة وتجهيز مدرسة إبتدائية ☐

29-هل ترى أن المشروع الذي استفادت منه المنطقة هو المشروع الأنسب نعم ☐ لا ☐

30-ماهي المشاريع التي مازالت المنطقة بحاجة إليها في رأيك .....

31- هل تنشط على مستوى منطقتك جمعيات

نعم ☐ لا ☐

32- هل سبق وأن ساعدتك الخلية الجوارية المتواجدة ببلدية **قريقر**

نعم ☐ لا ☐

33 -في حالة الإجابة بنعم بماذا ساعدتك

- من فحوصات طبية ☐
- جلسات نفسية ☐
- وساطة إجتماعية (**استقبال** ، توجيه ، مرافقة) ☐
- تحقيقات اجتماعية وأسرية ☐
- أخرى تذكر .....

34- هل لديك بعض الإقتراحات حول البرنامج الذي استفدت منه

.....

35- في حالة الإجابة بنعم ماهي

1- الزيادة في مبلغ المنحة ☐
2- التقليل من ساعات العمل ☐
3-توفير مناصب عمل دائمة ☐
4- أخرى تذكر ☐

35- هل أنت راض على البرنامج الذي إستفدت منه ؟

نعم ☐ لا ☐

36- إذا كان الجواب بـ لا لماذا .....

الملحق رقم 02

برامج وكالة التنمية الاجتماعية

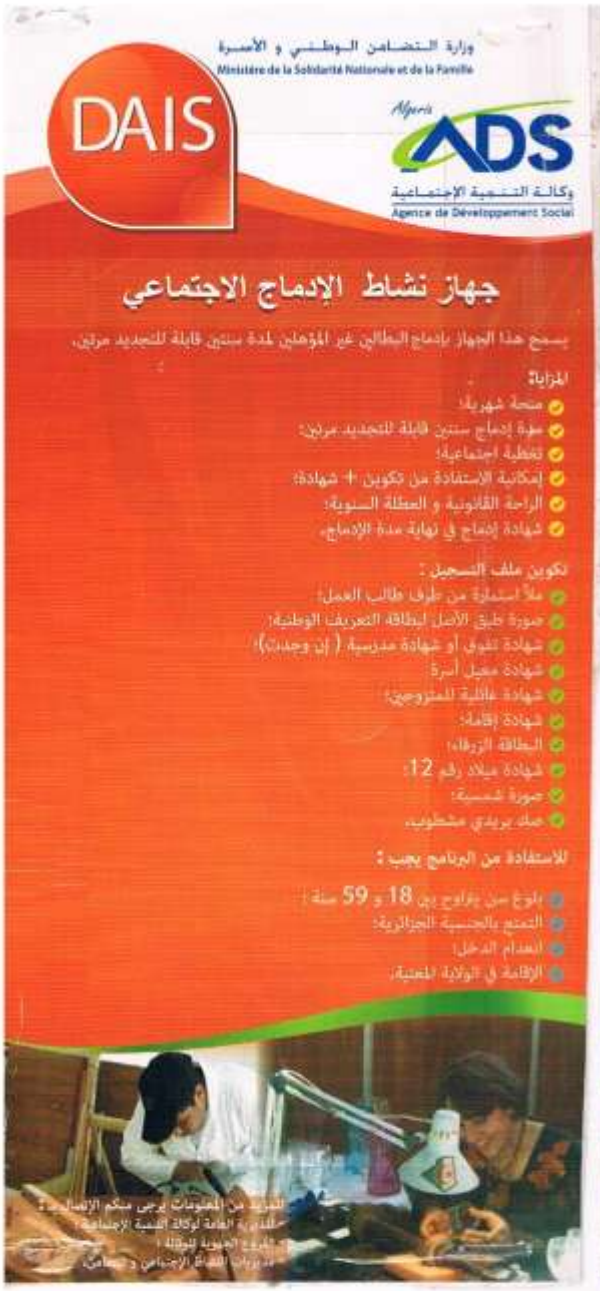
وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille
DAIS
Algeria ADS
وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social
جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي
يسمح هذا الجهاز بإدماج البطالين غير المؤهلين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين.
المزايا:
منحة شهرية؛
مدة إدماج سنتين قابلة للتجديد مرتين؛
تغطية اجتماعية؛
إمكانية الاستفادة من تكوين + شهادة؛
الراحة القانونية و العطلة السنوية؛
شهادة إدماج في نهاية مدة الإدماج.
تكوين ملف التسجيل :
ملأ استمارة من طرف طالب العمل؛
صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
شهادة تكوين أو شهادة مدرسية (إن وجدت)؛
شهادة عمل أسرة؛
شهادة عائلية للمتزوجين؛
شهادة إقامة؛
البطاقة الزرقاء؛
شهادة ميلاد رقم 12؛
صورة شمسية؛
حساب بريدي مطلوب.
للاستفادة من البرنامج يجب :
بلوغ سن يتراوح بين 18 و 59 سنة ؛
التمتع بالجنسية الجزائرية؛
انعدام الدخل؛
الإقامة في الولاية المعنية.
المزيد من المعلومات يرجى منكم الإتصال بـ :
- المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية ؛
- الفروع الجهوية للوكالة ؛
- مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن.

وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille
Blanche Algérie
Algeria ADS
وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social
برنامج "الجـــزائـــر البيضـــاء"
يسمح هذا البرنامج بإلحاق مؤسسات جد صغيرة لتنظيف المحيط و تحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يهدف إلى إدماج البطالين لا سيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية و ذلك بمساهمة الجمعيات و السلطات المحلية.
تقدر مدة العقد في إطار هذا البرنامج بـ ثلاثة (03) أشهر قابلة للتجديد ثلاثة (03) مرات.
يتم من خلالها تنظيف الأحياء و الشواطئ في موسم الاصطياف.
للاستفادة من البرنامج، يجب :
1) كمقاول :
بطال مسجل في البلدية المعنية؛
من ما بين 18 و 40 سنة؛
مستوى تعليم لا بأس به.
المزايا :
إبرام أربع (4) عقود بمدة ثلاثة أشهر للواحد ؛
تعليم تسيير فرق عمل ؛
تعلم المسالك الإدارية (علاقات مع البلدية، صندوق الضمان الاجتماعي، مديرية النشاط الاجتماعي .....) ؛
الحصول على بطاقة "حرفي" ؛
الاستفادة من تغطية اجتماعية مدة سنة كاملة.
2) كعامل :
بطال مسجل في البلدية المعنية ؛
من مابين 18 و 59 سنة ؛
دون مستوى.
المزايا :
بتقاضى اجر حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة 12 شهرا؛
ضمان تغطية اجتماعية مدة سنة كاملة؛
اقتناء حيوة في سبيل الصيانة.
المزيد من المعلومات يرجى منكم الإتصال بـ :
- المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية ؛
- الفروع الجهوية للوكالة ؛
- مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن.

وزارة التضامن الوطني الأسرة و قضايا المرأة
DEV COM
ADS
وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social
التنمية الجماعية
أهداف البرنامج:
يهدف برنامج التنمية الجماعية إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المحرومة بإشراكها في الأطوار المختلفة من إنجاز مشاريع إجتماعية وإقتصادية صممت لإحتياجاتها الأولوية.
الفئات المستفيدة:
يعتمد هذا البرنامج على مسعى تساهمي و يرمي أساسا إلى استهداف المناطق المهمشة والفئات الأكثر حرمانا من السكان (سكان الريف والبطالين والأشخاص دون مستوى تعليمي ... إلخ)، تحديد الإحتياجات الأولوية والمشاريع بالمشاركة الإجبارية للمستفيدين بغرض مساهمتهم المالية ودعوتهم أوممثليهم للمشاركة في متابعة إنجاز المشروع وإستلامه وكذلك المشاركة في إستغلاله.

وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille
AFS
ADS
وكالة التنمية الإجتماعية
Agence de Développement Social
المنحة الجزافية للتضامن
المنحة الجزافية للتضامن عبارة عن إعانة مباشرة مخصصة للفئات السكانية العاجزة عن العمل و التي لا تستطيع الاستفادة من فرص مولدة للمداخيل المنبثقة عن الإنعاش الاقتصادي و أجهزة ترقية الشغل ؛
يهدف هذا البرنامج أساسا إلى الإدماج الاجتماعي للفئات السكانية المعوزة و تدعيم الانسجام الاجتماعي مع ضمان حقوقهم الاجتماعية الأساسية.
الفئات المستفيدة :
أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، البالغين أكثر من 60 سنة ؛
أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون أي دخل، المعاقين جسديا أو ذهنيا الغير قادرين عن العمل ؛
المرأة ربة عائلة ، بدون دخل مهما كان سنها؛
الأشخاص المكلفون الذين يتقاضون أجرا مساوي أو أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG؛
الأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة من العمر الغير متواجدين بمؤسسات مختصة و الغير مستفيدين من أي مورد مالي، المتكفل بهم من طرف عائلات قليلة الدخل ؛
المعاقين و الذين يعانون من أمراض مستعصية العلاج البالغين أكثر من 18 سنة من العمر الذين يعانون أمراض مزمنة و الحاملين لبطاقة إعاقة و ليس لديهم أي مورد مالي ؛
العائلات ذات الدخل الضعيف التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص معاقين البالغ سنهم أقل من 18 سنة و ليس لديهم أي مورد مالي و الحاملين لبطاقة إعاقة
مزايا البرنامج :
تدفع المنحة الجزافية للتضامن شهريا لكل مستفيد مع مبلغ إضافي عن كل شخص تحت كفالة المستفيد، على أن لا يتجاوز عددهم ثلاثة (03) أشخاص؛
يستفيد جميع الأشخاص المعنيون و كذا ذوي الحقوق بالمنحة الجزافية للتضامن بالتغطية الاجتماعية.
للمزيد من المعلومات يرجى منكم الإتصال بـ:
- المديرية العامة لوكالة التنمية الإجتماعية ؛
- الفروع الجهوية للوكالة ؛
- مديريات النشاط الإجتماعي و التضامن.

وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

CPS

Algeria ADS
وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

الخلايا الجوارية للتضامن

الخلايا الجوارية للتضامن عبارة عن فريق متعدد الاختصاصات يضم :

- طبيب ؛
- مختص في علم الاجتماع ؛
- مختص في علم النفس ؛
- مساعد (ة) اجتماعي (ة) ؛
- مهندس مختص في الفلاحة أو اقتصادي حسب منطقة عمل الخلايا الجوارية للتضامن.

تتوفر كل خلية على سيارة وسائق.

يسير الخلية الجوارية للتضامن منسق يعينه المدير العام للوكالة من بين أعضائها.

المهـــــام :

- تحديد مناطق و جيوب الفقر ؛
- تحديد احتياجات الفئات السكانية المحرومة و إحصائها ؛
- إعلام الفئات السكانية المعنية بمختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية و مختلف المساعدات التي تمنحها الدولة ؛
- انجاز تحقيقات و إعداد تقارير خاصة حول الفقر و الآفات الاجتماعية ؛
- المساهمة في تنفيذ نشاطات ذات طابع إنساني و اجتماعي و طبي و نفساني،لا سيما في حالات الكوارث و الأزمات ؛
- تنمية كل نشاط يرمي إلى التكفل بالفئات السكانية المحرومة و ترقيتها و تحسين ظروف معيشتها ؛
- مرافقة الفئات السكانية المحرومة و الحركة التعاونية بالاتصال مع السلطات المحلية في تحديد و إنجاز مشاريع التنمية المحلية.

للمزيد من المعلومات يرجى منكم الاتصال بـ :
- المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية ؛
- الفروع الجهوية للوكالة ؛
- مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن.

وزارة التضامن الوطني و الأسرة
Ministère de la Solidarité Nationale et de la Famille

PID

Algeria ADS
وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

برنامج إدماج حاملي الشهادات

ماذا يقصد ببرنامج إدماج حاملي الشهادات ؟

هو برنامج يهدف إلى إدماج الاجتماعي للشباب الجامعيين أو التقنيين السامين في نشاطات حسب الاختصاص.

شروطه :

- ثبوت الجنسية الجزائرية .
- أن يتراوح سن المستفيد ما بين 19 و 35 سنة .
- أن يكون المستفيد بدون أجر .
- تقديم الشهادات و الكفاءات المتحصل عليها.

تكوين الملف :

- استمارة ملأ من طرف الطالب.
- نسخة من بطاقة الهوية
- نسخة عن الشهادة المتحصل عليه.
- شهادة عائلية بالنسبة للمتزوجين.
- شهادة الإقامة.

مزايا هذا البرنامج :

- مدة الإدماج سنة قابلة للتجديد
- منحة شهرية تمنح للمستفيد من البرنامج
- التغطية الاجتماعية

للمزيد من المعلومات يرجى منكم الاتصال بـ :
- المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية ؛
- الفروع الجهوية للوكالة ؛
- مديريات النشاط الاجتماعي و التضامن.